جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم التجارية تخصص: مالية و تجارة دولية

الاقتصاد الأخضر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة من طرف الطالبين:

- قلقول أحمد امين
- ياحي عبد العزيز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	مستغانم	رئيسا
مكاوي محمد امين	مستغانم	مشرفا
	مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ الشورى: 52، 53

اهـــــــــداء

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعمل، الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على رسوله القائل: "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة". رواه مسلم

اهدي ثمرة هذا العمل إلى منبع الحنان والعطاء والتي غمرتني بحنانها منذ نعومة اضافري، إلى من لقنتني مبادئ الحياة، وباركتني بدعواتها الصالحة..... إلى أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله وأطال في عمرها وبارك هي صحتها.

إلى من سهر وعمل وتعب وتحمل جل أعباء تربيتي، إلى من احمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني أن العلم ليس له حدود وانه كنز من الخالق المعبود، إلى أغلى وأعظم إنسان في الوجود..... إلى أبي أطال الله في عمره وبارك في صحته.

إلى من عزهم عز لي، من ترعرعت بينهم إخوتي حفظهم الله.

إلى كل من قاسمني هذا العمل

إلى من تحملتني في هذا العمل وساندني معنويا،

إلى الذين قاسموني رحم الصداقة والدراسة لن أنساهم وكيف أنسى من تبتسم الدنيا بوجودهم

والى كل من واسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي،

➢ **قلقول أحمد أمين**

اهـــــــــداء

احمد لله عز و جل على منه و عونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى، أبي الغالي حفظه الله أطال في عمره.

إلى التي وهبت فيها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة بخطوة في عملي إلى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي، نبع الحنان أمي أعز ملاك العين جزاها الله خير الجزاء في الدارين و أطال في عمرها.

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة.

إلى من عزهم عز لي، من ترعرعت بينهم إخوتي حفظهم الله، أمين – يوسف – عبد الوهاب.

إلى كل من قاسمني هذا العمل و ساندني معنويا.

إلى الذين قاسموني رحم الصداقة والدراسة لن أنساهم وكيف أنسى من تبتسم الدنيا بوجودهم.

إلى كل زملائي وزميلاتي الذين رافقوني في مشواري.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

➢ **ياحي عبد العزيز**

تشكـــرات

الشكر الأول لله تعالى خالق الإنسان واهب العقل والبيان الذي هدانا بخير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم، ويسرنا سبل النجاح وأخرجنا من الظلمات إلى نور العلم.

نتوجه بالشر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل مكاوي محمد امين الذي لم يدخر جهدا في سبيل انجاز هذا العمل بهذه الصورة جزاه الله خير جزاء.

كما نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام الذين أفادونا بما أفاض الله عليهم من علم.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد كتب الله لهم ذلك في ميزان حسناتهم..... أمين.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاقتصاد باحترام الطبيعة عبر خلق التوازن في الاقتصاد الأخضر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، و توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة بأن النمو الاقتصادي يكون نموا حقيقيا إذ تحقق من خلال سياسات اقتصادية محافظة على النظام البيئي و تستهدف التنمية الاقتصادية المستدامة، لأن الاقتصاد الأخضر يرتبط باحترام الطبيعة عبر خلق التوازن في استخدام رأس المال الطبيعي و استخدامه على نحو منصف و بطرق عادلة تحقيقا للتنمية المستدامة لضمان مستقبل للأجيال القادمة، لذا سعت الجزائر إلى وضع مخططات للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر

.

Summary :

This research aims to study the economy by respecting nature by creating balance in the green economy and its role in achieving sustainable development. The green economy is linked to respect for nature by creating a balance in the use of natural capital and using it fairly and in fair ways in order to achieve sustainable development to ensure a future for future generations, so Algeria sought to develop plans to move towards a green economy.

فهرس الدراسة

الإهداء

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة..... أ ب ت ج

الفصل الأول:الاطار النظري للاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة 1-25

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول القتصاد الأخضر.....3- 15

المبحث الثاني:عموميات حول التنمية المستدامة.....15- 24

الفصل الثاني: دور الاقتصاد الأخضر في تجسيد التنمية المستدامة.....26 - 36

المبحث الأول:علاقة و تأثير الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة.....28 - 33

المبحث الثاني:الاقتصاد الأخضر كالية لتحقيق التنمية لمستدامة.....33 - 35

الفصل الثالث:مساهمة الاقتصاد الأخضر في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.....37 - 60

المبحث الأول مساعي الدولة الجزائرية نحو الاقتصاد الأخضر.....39 - 44

المبحث الثاني:الاليات التي بادرت بها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة واهم تحدياتها .....39 - 59

الخاتمة .....61 - 64

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشر الأداء البيئي	48

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.	29
02	متطلبات التنمية المستدامة	30

مقدمة عامـــــــة

مقدمة عامة

مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

اليوم الحكومات تعاني من الأزمات المالية العالمية، والفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد أكثر، وإذا استمر إهدار الموارد سوف يعيش 4 مليار فرد في أماكن تعاني من النقص الشديد في المياه بحلول 2050، الصين والهند سوف تحتاج 80% أكثر من الطاقة التي تعتمد بشكل أساسي على الوقود الحفري، غازات الصوبة الخضراء سوف تظل ثابتة في دول منظمة التنمية و التعاون الدولي (OECD) وروسيا، بينما تزداد أكثر من الضعف في مجموعة البريكس، وتزداد عالميا بنسبة أكثر من 50% وهو ما يزيد من درجة حرارة الأرض من 3 إلى 6 درجات مئوية بنهاية القرن.

ولهذا توجهت الجزائر إلى اقتصاد نظيف من خلال تغيير مسار صناعتها من خلال المزارع، التمدد العمراني، قطع الأشجار، التغيرات المناخية، يمكن أن تقلل من نسبة تنوع الكائنات الحية بمقدار 10%، تلوث الهواء والجسيمات العالقة والأوزون على الأرض والهواء غير الصحي، من أهم أسباب الوفاة المبكرة حول العالم، مما جعلت الجزائر تغير مسار صناعتهم والاتجاه نحو اقتصاد نظيف واستخدامات طاقات جديدة وهو ما يتمثل في الاقتصاد الأخضر.

ومما سبق يمكننا القول أن الاقتصاد الأخضر شكل الأسلوب الأحدث لتحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة لأجل غير مسمى من الأهداف المنشودة عالميا ومحليا، فجميع دول العالم أصبحت تسعى لتحقيق تنمية مستدامة بعيدا عن العموميات، والجزائر من الدول التي تسعى نحو تحقيق تنمية مستدامة وذلك وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي.

من هذا المنطلق سوف تتجه دراساتنا حول إمكانية المضي نحو تجسيد الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة تصاحبها أثار بيئية نظيفة غير ضارة و آثار اجتماعية لإعادة التوازن البيئي وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية:**

ما علاقة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؟

الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر؟

الاقتصاد الأخضر طريق لتحقيق التنمية المستدامة (العلاقة القوية بينهم).؟

فيما تتمثل تحديات الاقتصاد الأخضر في الجزائر ؟

✓ **الفرضيات** :

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث يجدر بنا أن نحدد الفرضيات الأساسية عنوان للموضوع البحث، لتكون منطلقا للبدء بمعالجة جوانب البحث وهي كالتالي:

- إن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

- الاقتصاد الأخضر يساهم لتخفيف من شدة الفقر وذلك لابد العمل عليه.

- تعمل الجزائر على توفير جملة من الآليات لتجسيد الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وهناك علاقة قوية تربط بين العنصرين .

- تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي تصعب في تجسيد الاقتصاد الأخضر على أرض الواقع.

✓ **أهمية الموضوع:**

- تعالج موضوع الساعة، الذي له أبعاد إستراتيجية متمثل في الاقتصاد الأخضر الذي يعد من التوجهات السائدة لدى العديد من الدول .
- الوقوف على مدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في رفع عجلة التنمية.
- اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تؤكد على الوعي البيئي والاهتمام بالاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد صديق البيئة.
- أثر الاقتصاد الأخضر على جذب الاستثمارات الأجنبية سواء المباشر وغير المباشر،

وأهميته بالنسبة للاقتصاد القومي

✓ **أهمية الموضوع:**

تعالج موضوع الساعة الذي له أبعاد إستراتيجية المتمثل في الاقتصاد الأخضر الذي يعد من التوجهات السائدة لدى العديد من الدول .

الوقوف على مدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في رفع عجلة التنمية.

اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تؤكد على الوعي البيئي والاهتمام بالاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد صديق البيئة.

أثر الاقتصاد الأخضر على جذب الاستثمارات الأجنبية سواء المباشر وغير المباشر،

وأهميته بالنسبة للاقتصاد القومي.

- ✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

الدافع الذي جعلنا نختار هذا الموضوع بالرغم من صعوبته هو:

موضوع الاقتصاد الأخضر من المواضيع الحيوية المتداولة في الآونة الأخيرة.

معرفة الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

معرفة ما إذا كان للاقتصاد الأخضر في الجزائر محور للتنمية وإذ أنه يساهم في تنويع

الاقتصاد وإنشاء مناصب شغل.

التعرف على أهم مساعي الدولة الجزائرية في فكرة الاقتصاد الأخضر سعيا منها لتحقيق

التنمية المستدامة وهذا بالاعتماد على سبل واستراتيجيات من شأنها رفع وتعزيز مكانة

الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

- ✓ **أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة لإيجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياة كريمة،وإثراء المكتبة الجامعية بدراسة حول هذا الموضوع.

معرفة أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة من خلال المقارنة ودراسات الحالة لدول تتشابه مع الجزائر في الظروف والحالة الاجتماعية للاستفادة من تجاربهم في التنمية المستدامة وذلك سعيا منا لتوضيح أفضل السبل التي تساعد للوصول الي التنمية المستدامة باستخدام الطاقة النظيفة (الاقتصاد الأخضر).

- ✓ **منهجية الدراسة :**

يستخدم البحث أسلوب المنهج التجريبي حيث أنه يدرس اثر الاقتصاد الأخضر في الدول للوصول إلى التنمية المستدامة ويتم توضيح ذلك من خلال من خلال دراسات تجريبية لبعض الدول في تحويل اقتصادها إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق الهدف المأمول وهو التنمية المستدامة.

كما يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد على وصف وتحليل تجارب الدول للاستفادة والتطبيق في الجزائر.

- ✓ **حدود الدراسة:**

*الإطار المكاني للدراسة :شملت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع في حالة الجزائر.

وتجارب بعض الدول النامية مثل (دولة الإمارات العربية المتحدة "مصدر" – المغرب) وذلك للتطبيق على جمهورية الجزائرية.

*الإطار الزمني :منذ سنة 2000 إلى سنة 2023.

الفصل الأول :

الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تمهيد

لكي نصل إلي تحقيق التنمية المستدامة يجب علينا معرفة ما هو المعني الحقيقي لهذه الكلمة التي تعني الكثير؛ الذي يتحدث عنها الكثير من دول العالم وخاصة في أواخر العصر.ولهذا نتطرق في هذا الفصل لمعرفة ماهية التنمية المستدامة وقبل معرفتها يجب علينا معرفة ما هو الاقتصاد الأخضر ومدي أهميته في تحقيق هذه التنمية وسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل في بعض النقاط لعلنا من هنا يساعدنا في معرفة الأجواء التي تحيط بهذا الاقتصاد لكي يتم التعامل معه بأسلوب رشيد لكي يتم الاستفادة منه ، ثم نتحول إلي التنمية والأسلوب النظري في التعامل معها.وسوف يتم تقسيم الفصل إلي مبحثين هما:

المبحث الأول : الاقتصاد الأخضر مفاهيم ومبادئ.

المبحث الثاني : مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها.

نبذة تعريفية :

في البداية يجب إن نوضح ما هو مفهوم كلمة الأخضر و كلمة الأخضر تعني هو كل ما يوجد في البيئة و لكن بشرط أن يكون صديق لها و لا يسبب لها أية تلوثات أو علي الأقل لا يضيف أو يزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أو يؤدي إلي تدهورها. أن الجانب الاقتصادي في البيئة يأخذ العديد من الأشكال و منها المياه الجوفية و المعادن في المحاجر و التربة و الهواء و الغابات و الأشجار و البراري و هذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و أن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلي تدمير المنظمة البيئية و لذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من اجل الحفاظ علي البيئة و حتى يحمي البيئة العالمية من التدهور.

في البداية يجب أن نوضح ما هو مفهوم كلمة الأخضر تعني هو كل ما يوجد في البيئة و لكن بشرط أن يكون صديق لها و لا يسبب لها أية ملوثات أو علي الأقل لا يضيف أو يزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أو يؤدي إلى تدهورها,إن الجانب الاقتصادي في البيئة يأخذ العديد من الأشكال و منها المياه الجوفية و المعادن في المحاجر و التربة و الهواء و الغابات و الأشجار وهذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و أن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلي تدمير المنظومة البيئية و لذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من اجل الحفاظ علي البيئة و حتى يحمي البيئة العالمية من التدهور.

المبحث الأول : الاقتصاد الأخضر مفاهيم ومبادئ

أولا: تعريف الاقتصاد الأخضر :

لم يرد تعريفا متفق عليه دوليا للاقتصاد الأخضر، لكن اجتهد الفقهاء والباحثين علي وضع تعريفا في هذا الخصوص، من خلال هذه الدراسة سيوضح البحث بعض تعاريف الباحثين والمنظمات الدولية للاقتصاد الأخضر كما يلي:

* يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه (1) " واحد من الأسباب التي تؤدي إلي تطور و نمو البشرية و سيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد ، و تحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ إلي تقليل الأخطار و الندرة البيئية "

* يعرف الاقتصاد الأخضر وفق البرنامج الأمم المتحدة للبيئة: هو ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلي تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و من الندرة الايكولوجية للموارد و يمكن أن ننظر إلي الاقتصاد الأخضر في ابسط صور وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من

1بخوش صبيحة،إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 -2007)الطبعة الأولي دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان،ص88

الانبعاثات الكربونية و يزداد فيه كفاءة استخدام الموارد و يستوعب جميع الفئات العمرية(1)

* أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر" :بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما ي ارعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملا(2).

* تعرف الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة الاقتصاد الأخضر بأنه هو تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد علي نحو ملحوظ من المخاطر البيئية .وأما علي المستوي الميداني فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلي تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي .وهذه الاستثمارات هي ، أيضاً تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق علي السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

* حيث يعرف الاقتصاد الأخضر علي أنه: "نموذج جديد للتنمية الاقتصادية سريعة النمو، الذي يقوم علي المعرفة للاقتصاديات البيئية التي تهدف إلي معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية علي التغير المناخي والاحتباس الحراري ويحتوي علي الطاقة الخضراء التي يقوم توليدها علي أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة علي مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة".

خصائص الاقتصاد الأخضر:

- ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعينة للدولة والانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة, ولا يعد بديلا لها.

- ضرورة تطوير الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف.

- يجب أن يعرف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية علي الموارد الطبيعية.

1اوصالح عبد الحكيم فعاليات الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار.

2 هاشم مرزوق علي الشمري،حميد عبيد الزبيدي إبراهيم كاطح علو الجواني ، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة عمان الأردن دار الأيتام للنشر والتوزيع ط 1 ص60.

- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر علي كفاءة الموارد وعلي أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

أهداف وأهمية الاقتصاد الأخضر:

* أهداف الاقتصاد الأخضر:

- تحقيق التنمية المستدامة.

- التخفيف من الفقر.

- توفير صناعة خضراء ومؤسسات مستدامة.

- إدراك قيمة رأس المال الطبيعي و الاستثمار فيه.

- خلق فرص عمل

- دعم المساواة الاجتماعية والحد من مشكلة الفقر.

- استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة وتقنيات منخفضة الكربون .

- تحسين كفاءة الموارد والطاقة.

* أهمية الاقتصاد الأخضر:

- الاقتصاد الأخضر محور لإزالة الفقر.

- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر إستدامة وتنقلا مع خفض الكربون.

- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص عمل ويدعم المساواة الاجتماعية.

- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون .

ثانيا : حافز الانتقال و التحول إلي الاقتصاد الأخضر (1) :

1 بناء اقتصادات خضراء شاملة , محمد أحمد بن فهد, رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة- تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة علي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة نيروبي بكينيا من 28أكتوبر/ تشرين الأول إلي الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 .

أن الانتقال إلي التنمية الخضراء هو حدثا ليس سهلا و لا يمكن الانتقال إليه بسهولة... بل هي عملية طويلة و شاقة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلي الجماهيرية الشعبية و أيضا توجهها الجماهيرية الشعبية إلي القمة.

و قد جاء التفكير بالتحول إلي الاقتصاد الأخضر و ذلك نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي و كثرة الأزمات التي يمر بها و منها (انهيار الأسواق ، الأزمات المالية و الاقتصادية ، ارتفاع أسعار الغذاء, التقلبات المناخية , التراجع السريع في الموارد الطبيعية و سرعة التغيير البيئي) .وحوافز الانتقال للاقتصاد الأخضر تتمثل في الآتي(1) :

1- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية:حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر و ذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية و الأنظمة الايكولوجية و ذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي و نستطيع ان نوصلها إلي الفقراء.

2- الاهتمام بالمياه و عدم تلويثها و الاجتهاد في ترشيدها: حيث أن تحسين كفاءة المياه و استخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول علي المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار و أيضا الحفاظ علي المياه السطحية.

3- دعم قطاع النقل الجماعي: حيث الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25%سوف يوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات و هذا المبلغ يمكن تحويله إلي تخضير الطاقة و الانتقال إليها في مجال النقل و بتخضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة و استعمال النقل العام و السيارات الهجينة توفر ما يقرب من 23 بليون دولار سنويا, و بأنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20% من الأبنية القائمة خلال العشر سنوات القادمة, يتوقع توفير أكثر من 4 مليون فرصة عمل.

4- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة و محاولة أعادة تدويرها: حيث أن (إنتاج الحمض الفسفوري و الأسمدة , و إنتاج المعادن المركزة , و الاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة و المدابغ الصناعية و التقليدية , و الصناعة الدوائية و الصناعة التحويلية) أكثر من 50% من هذه النفايات يتم ألقائها في المياه و ان الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلي تلوث المياه و لكن أذا تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلي نظافة البيئة و التقليل من الانبعاثات السامة.

5- العمل علي زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة و إجراءات رفع كفاءة الطاقة: حيث التنقل إلي الاقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلي تخفيض ملحوظ في انبعاث غازات الاحتباس الحراري , ففي المخطط الاستثماري الذي يستثمر

1 عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"مجلة اسيوط للدراسات البيئية- العدد التاسع و الثلاثون (يناير 2014) . ص 55 :58

فيه نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة و توسيع الإنتاج و استخدام موارد الطاقة المتجددة و النتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36% في كثافة استخدام الطاقة علي الصعيد العالمي.

ثالثا: تحديات التحول و الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر(1) :

يوجد العديد من التحديات و التي سوف تواجه الدول في مرحلة تحولها إلي الطاقة النظيفة (الخضراء) و لكن يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب علي هذه التحديات, نذكر منها:

1- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية.

2- تحول الوظائف من قطاعات إلي أخري حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية و هذا يؤدي إلي تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع و خاصة فئة الشباب.

الطاقة المتجددة:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الاحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلي تخفيف آثار تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم علي الوقود الاحفوري يعد من اكبر أسباب تغير المناخ ومسئول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري , وان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية , ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشده علي الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في :

– الطاقة المتجددة التقليدية (طاقة الكتلة الحيوية) :وتعتمد علي استعمال مواد الكتلة الحية (البيوماس) والغاز الحيوي (البيوجاز) وتشمل أيضا المخلفات العضوية النباتية و الحيوانية التي يمكن معالجتها عن طريق التخمير البكتيري أو الاحتراق الحراري .

– الطاقة المتجددة الجديدة: وهي تتمثل في الطاقة الشمسية , طاقة الرياح , الطاقة المائية , وطاقة حرارة الأرض الجوفية.

1- الاقتصاد الأخضر في المغرب – هدف إستراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات و تحسين أتساق السياسات و المبادرات، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال إفريقيا.ص4 .

ومن العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر هي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها , كما أن الوسائل التكنولوجية في وقتنا الحالي تساعدنا علي إيجاد طرق إنتاج أكثر نظافة واستدامة , فلابد من الاهتمام بالبحث العلمي و أساليب تطوير استخدام الطاقة لتكون في صالح المناخ وقليلة الانبعاثات .

2- الأبنية الخضراء 1 :

يتطلب التحول إلي اقتصاد أخضر التركيز علي العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ علي المياه في ضوء محدودية الموارد المائية , وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها , وذلك لتقليص الانبعاثات التي تغير في المناخ , ويعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة , وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع علي التحول إليه لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي .

3- النقل المستدام :

يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد و المجتمعات بشكل آمن وأكيد , وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة , ويعد هو الأقل تلويثا سواء للهواء أو الماء أو التربة , والأقل إصدارا للضجيج , ويحد من الانبعاثات الدفيئة , وبالتالي لا يؤثر بالسلب علي المناخ أو الإحترار , وذلك لان وسائل النقل فيه تكون معتمدة علي مصادر الطاقة المتجددة , والسيارات و النقل العام تعمل جزئيا علي الكهرباء .

4- إدارة المياه :

تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة , وان للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ علي المياه كما ونوعا , وان إدارة المياه ترتبط بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية , وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي , وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه , وهناك ما يدعو إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه , والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي إلي تقليل الهادر من المياه بل ينطوي أيضا علي انه سيوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات , فسيعمل الاقتصاد الأخضر علي جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها , وتحليه مياه البحار , وتوليد طاقة من المياه , و أيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبا في الحفاظ علي المخزون المائي .

1- بناء اقتصادات خضراء شاملة , محمد أحمد بن فهد , رئيس ,اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة- تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة علي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة فينيروبي بكينيا من 28أكتوبر/ تشرين الأول إلي الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2013 .

5- إدارة المخلفات (1)

وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخري اقل جودة من المنتج الأصلي ومنها علي سبيل المثال تدوير الورق , والبلاستيك , المخلفات المعدنية , الزجاج , وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان , ومعالجة النفايات السامة , حيث ان الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل علي إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة , حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها فيما يضمن تحقيق زراعة نظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين الوضع الاقتصادي والبيئي ورفع المستوي الصحي والاجتماعي والريفي .

6- إدارة الأراضي (الزراعة المستدامة) : (2)

لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي , ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية ,وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ , وتعزيز شراكات التنمية , لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر , وإزالة الغابات , والزحف العمراني غير المستدام , وتأكل التربة , وفقدان التنوع البيولوجي , ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشان ذلك , فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية و البيئية والرفاهية الاجتماعية , فتخضير قطاع الزراعة يهدف في الأساس إلى :

– استعادة وتعزيز خصوبة التربة عن طريق زيادة استخدام مدخلات طبيعية ومستدامة من المغذيات المنتجة , وتناوب المحاصيل المتنوعة , فضلا عن تكامل الثروة الحيوانية والمحاصيل.

– الحد من تلف وخسارة المواد الغذائية عبر التوسع في استخدام عمليات وتجهيزات تخزين ما بعد الحصاد.

– الحد من المبيدات الكيميائية ومبيدات الأعشاب من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارة الأعشاب الضارة والآفات , والزراعة العضوية , وإعادة التشجير لتنقية الهواء.

1 - http://www.beatona.net-

2-ا.سمير أكرم أحمد , أ.د محمد حنفي حسن , محمد حنفى حسن, أ.نجوي يوسفجمال الدين – الاقتصاد الأخضر.... المفهوم والمتطلبات في التعليم_العلوم التربوية العدد الثالث ج 1 _ يوليو 2014 – ص439, 441,440.

– التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري باستخدام نظام الزراعة بدون حرث نتيجة لعدم الحاجة الكبيرة الي تشغيل الآلات الزراعية وبذلك نستطيع ان نقلل من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو , والحد من استخدام الوقود , فضلا عن ترك نسبة كبيرة من الكربون العضوي بدون تحلل .

خامسا: البيئة المواتية لنمو الاقتصاد الأخضر و ادوار الجهات المعنية ([10]) :

لكي تخوض الدول تجربة تخضير اقتصادها والتحول من الاقتصاد البني إلى هذا الاقتصاد الأخضر تحتاج هذه الدول بحكوماتها إلى إعداد وتهيئة بيئة تشريعية وقانونية قوية حيث ان هذه التجربة وهذا التحول يحتاج إلى مراقبة وتشريع قوانين كما انه يحتاج لإعادة هيكله لنواحي كثيرة في المجتمع .

تظهر تلك الخصائص للبيئات المواتية/المناسبة لنمو الاقتصاد الأخضر كالتالي :

إدماج كلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات.

مراجعة وتحديث القوانين البيئية وتوضيح آليات التنفيذ.

وضع استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء (تحديد القطاعات ذات الأولوية القابلة للتحول للاقتصاد الأخضر) .

إدماج الاعتبارات البيئية ضمن اطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية.

بناء الوعي لدي المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

اعتماد سلة من السياسات الداعمة (المشتريات العامة ، ضرائب مباشرة ، حوافز للأنشطة البيئية ، نقل التكنولوجيا ، بحث وتطوير، برامج شهادات الجودة ، الخ).

أدوات الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر(1):

الحكومة: تقوم بسن القوانين، السياسات التي تنتهجها، تشجيع الابتكار البيئي.

القطاع الخاص: (دور خاص لرواد الأعمال الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة): تصميم سلع مبدعة ، اعتماد أنظمة إدارة البيئة ، استثمارات بيئية جديدة.

المؤسسات المالية: الاستثمارات البيئية.

[1] مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا- 15-12- 20 (مرجع سابق ذكره) ص 9

المنظمات الدولية : تقديم المعونة الفنية ، دعم نقل التكنولوجيا ، تشجيع التعاون الإقليمي، الحث علي تحقيق التنمية المستدامة.

منظمات المجتمع المدني : المشورة القانونية ، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء المدرة للدخل.

المستهلكين : يعتبروا اقوي حليف لنمو الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال اعتناقهم ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام.

سادسا : كيف نقيس تقدمنا نحو الاقتصاد الأخضر1 :

لكي نقوم بتوضيح الاقتصاد الأخضر فلابد لنا من معرفة مؤشراته المناسبة واستخدامها علي مستوي الاقتصاد الكلي فهناك مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ولكنه ينظر للأداء الاقتصادي من خلال منظور ضيق لان المؤشر لا يعكس ما يستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي ويعتمد الاقتصاد علي النقص من رأس المال الطبيعي إما بنفاذ الموارد الطبيعية أو جعل النظام البيئي غير قادر علي تقديم المنافع الاقتصادية ، وفي الوضع المثالي يتم حساب التغيرات الحادثة في رأس المال الطبيعي بقيمة مالية وتدخل ضمن الحسابات القومية كما يتم في الأمم المتحدة ، وكذلك في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي.

ان نظم المحاسبة الخضراء هي اطر من المتوقع ان يتبناها عدد محدود من الدول ثم تمهد الطريق لقياس الاقتصاد الأخضر علي مستوي الاقتصاد الكلي... ولم يقتصر قياس النتائج علي الناتج المحلي الإجمالي بل شمل قياس التأثيرات علي العمل و الانبعاثات ومقدار الموارد ، و قدر الطلب السنوي علي التمويل لتخضير الاقتصاد العالمي في حدود 1.05-2.59 تريليون دولار أمريكي وهو اقل من عشر الاستثمار العالمي. ان الاستثمار في الاقتصاد الأخضر سوف يحسن بمرور الزمن الأداء الاقتصادي علي المدى البعيد ويمكنه ان يزيد من إجمالي الثروة العالمية ويعيد بناء وتحقيق الرفاهية في المستقبل.

سابعا : فوائد وأهمية الاقتصاد الأخضر : (2)

أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ علي البيئة فانه يعمل علي تحقيق التنمية المستدامة التي تودي الي تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي ، وذلك من خلال تبني مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الاحفوري ، أيضا ارتفاع معدلات العمالة ومعدلات النمو

1) وكاع فرمان- الطاقة الشمسية دعوة لاستغلالها قبل فوات الأوان-جامعة فابلادافيا الأردن-ص57.

2-يحيي حمود حسن، "الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة" ، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق. رسائل علمية

الاقتصادي وزيادة الدخل للأسر الفقيرة والعمل علي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء . لذلك يمكننا ان نوجه دراستنا نحو أهمية الاقتصاد الأخضر الذي توضح من خلال خمس مكونات رئيسه وهي :

1- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر (1) :

يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية و الأنظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة و خاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة وذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل ويمكن ذلك من خلال :

ا- تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز علي صغار الملاك ؛ يمكن ان يقلل الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء.

ب- ان زيادة الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل.

ج- ان الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للفقراء يمثل في العديد من البلدان النامية واحدة من اكبر الفرص للإسراع في الاقتصاد الأخضر.

د- يمكن للطاقة المتجددة ان تلعب دورا فعال التكلفة ضمن اسراتيجية لإنهاء فقر الطاقة.

هـ- وأخيرا يمكن لتنمية السياحة إذا حسن تصميمها ان تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل من الفقر .

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية (2)

في الوقت الذي اتجه الاقتصاد العالمي إلى أزمة الكساد عام 2008متأثرا بأزمة البنوك والقروض تصاعد القلق من فقدان الوظائف وكان لابد ان نتوجه إلى فرص التوظف التي يوفرها لنا تخضير الاقتصاد وذلك من خلال :

1-) خالد عبد الحميد محمد عمر،اقتصاديات الطاقة الشمسية في مصر "دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه ،كلية

التجارة جامعة عين شمس، مايو 2012، ص36-23.

2 د. خبابه عبد الله - تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف لطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي

لألمانيا – جامعة المسيلة.• مقالات الصحف والدوريات :

ا- ان التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضا تحولا في التوظيف الذي يخلق عددا مماثلا علي الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الإجمالية في التوظف طبقا لسيناريو الاستثمار الأخضر يمكن ان تكون اعلي وستشهد قطاعات الزراعة والمباني والجراحة والنقل وفي سيناريوهات الاستثمار الأخضر نموا في الوظائف علي المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد (1).

ب- ان تخصيص 1% علي الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة وتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسيه ، وبنمو الوظائف في

ب- ان تخصيص 1% علي الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة وتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسيه ، وبنمو الوظائف في مجالي إدارة المخلفات وتدويرها لتتمكن من التعامل مع المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان علي الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع فيما يتعلق بالوظائف الكريمة .

ج- سيشهد التوظف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومصايد الأسماك تعديلا مع الوقت تحتمه الحاجة للمحافظة

علي الموارد .

3- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:

ان زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر اسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلى ان الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية . كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة علي الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزمن ومن أهمها التعريفة التفصيلية فإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن ان تجعل نموذج المخاطر للاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية .

4- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة (2) :

1احمد بشاره, التنمية المستدامة ..أبعادها..مؤشراتها, مصرالعربيه, 29اكتوبر 2015.

2 أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة – ملف مجلة العلوم و التكنولوجيا مرسل من دكتور

رأفت ميسال معهد الكويت للأبحاث ص4.

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد وذالك بداية من انه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد وهناك العديد من الأدلة علي ان الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر اقل من موارد الطاقة والمواد ، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوي المعيشة أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد وأخيرا يمكن ان تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفاءة أنظمة القطاع والزراعة في تامين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل.

5- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون (1):

تمثل المناطق الحضرية 50%من تعداد العالم ولكنها تمثل 60-80% من استهلاك الطاقة و75%من انبعاث الكربون ، وبضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية علي موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عادة ما ينتج عنه ضعف في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة وعلي هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لترويج الوصول إلى الخدمات الأساسية ؛ عن طريق أساليب نقل مبتكره ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت، ويمكننا ان نشجع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة والإنتاجية أيضا ... وفي العقود القادمة ستشهد المدن توسعات سريعة واستثمار متزايدا وبخاصة في الاقتصاديات الناشئة ويعد تأثير المباني جزء من جهود بناء المدن الخضراء عاملا مهما في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة والموارد ان يحقق وفرا ملموسا .، أما بالنسبة لقطاع النقل تعتبر الأشكال الحالية المبنية علي العربات الخاصة ذات المحركات مسببا رئيسا لتغير المناخ والتلوث والمخاطر الصحية.

وأخيرا ان تحسين كفاءة الطاقة في قطاع النقل والانتقال إلى الوقود النظيف والانتقال من النقل الخاص إلى العام غير المعتمد علي المحركات يمكن ان تنتج عنها مكاسب صحية واقتصادية هامة .

وأخيرا نذكر ان هناك ميزة أخرى للاقتصاد الأخضر انه ينمو أسرع من الاقتصاد البني بمرور الزمن ويحافظ علي الموارد الطبيعية ويستعيدها .

ثامنا : متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر :

لكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلف أو راكد إلى اقتصاد أخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل و يجعلها متقدمة و يحافظ علي البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها بعدة أشياء أهمها :

1اشرف ابراهيم, كيف استطاعة سنغافورة ان تتحول من قزم مقفر الي مارد اقتصادي عملاق, جريدة ساسة, 15يونيو 2016.

1- ان تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة علي الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف (1.

2- الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل علي الحفاظ علي الموارد المائية ومنعها من التلوث .

3- مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر فإذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها الي سياسة ديمقراطية والعمل ف سياسة السوق لتشجيع الإنتاج.

4- علي الاقتصاد الأخضر ان يعترف بالسياسة الوطنية علي الموارد الطبيعية وان يركز علي كفاءتها وان يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام.

5- عدم فرض قيود علي التجارة الدولية وعلي الاقتصاد الأخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة علي الصادرات والواردات.

6- ان تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل علي معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخرى وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

7- وضع خطة للعمل علي تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة .

8- دعم قطاع النقل الجماعي

9- تحسين التعليم وتشجيع الابتكار. (2).

10- مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام .

المبحث الثاني:مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها.

مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها :

أولا : تعريف التنمية.

1الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء عليالفقر : المبادئ والفروض والتحديات في المنطقة العربية .

استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا-العدد الاول ص.80, 79

2المجلس الأعلي للتعليم -التنمية المستدامة ص64 -58

التنمية لغة: ارتفاع الشيء من موضع إلى موضع أخر، كما تعني التوسيع والتطوير أو الإنماء أو الازدياد التدريجي .

أما اصطلاحا: فتعني" الانتقال المقصود من حال إلي حال أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

اختلف مفهوم التنمية المستدامة من بلد إلي أخر، وعموم آورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير علي أنها" :تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة علي قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم

مفهوم التنمية المستدامة :

يمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال المنظور العربي (1)علي أنها :

"النهوض بالمستوي المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل : التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية علي أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية علي أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف ".

عرفها دوجلاس قائلا" هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجيات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال المستقبلية علي تحقيق حاجياتهم للخطر.

وفقاً لما ورد في التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها " التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تحقيق أهدافها، وتركز علي النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية" .

قد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها" .

تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:

1عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر" مجلة اسيوط للدراسات البيئية- العدد التاسع و الثلاثون (ين . ص 55 :58

التنمية المستدامة هي " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

1-2 خصائص التنمية المستدامة :

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولي حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي :

أ- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد علي تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات .

ب- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

ج- وهي تنمية تراعي الحفاظ علي المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ علي العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

د- هي تنمية متكاملة تقوم علي التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة

هـ- هي تنمية ترعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض .

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة1

التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة فهي لا ترتكز علي الجانب البيئي ولكن تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية وهذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة بعضها البعض لا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض فهي تعمل في إطار تفاعلي يتم بالضبط والتنظيم والترشيد لأنها جميعا تكرس مبادئ و اساليب التنمية المستدامة .

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد أساسية وهي :

1 عبد الله حسون محمد و آخرون التنمية المستدامة المفهوم و العناصر و الأبعاد , اطروحه دكتوراه, مجله ديالي 2015,العدد السبع و الستون.

1- البعد الاقتصادي :

تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ علي مستوي معين من التوازن يشمل العناصر التالية ؛ النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية .

2-البعد الاجتماعي 1

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة علي أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الي جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي .

3-البعد البيئي:

وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف،أما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يودي الى تدهور النظام البيئي وعلي هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث و انماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز علي قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة علي التنوع البيولوجي والاستخدام التكنولوجيا النظيفة،والقادرة علي التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة علي البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان انتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة،التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف الي رفع المستوي المعيشي من جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا اساسيا ضمن اي نشاط تنموي بحيث تؤثر علي توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلي المحافظة علي سلامه البيئية.

الترابط بين الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة (2):

يتمثل ترابط ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق احد الباحثين المتخصصين فيما يلي :

1) عثمان محمد غنيم, ماجدة ابو زنط, التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها, و معوقات التنمية و أدوات قياسها, دار الصفا 2010ص 30،31.

2 غيورك ميك،الأبطال الخضر،مجلة ألمانيا، العدد3, دار نشر سوسيتيس، فرانكفورت ،2007،ص ص40-41.

1-اقتصاديا : النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يحافظ علي مستوي معين قابل للادارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام،وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2-بيئيا : النظام المستدام بيئيا يجب ان يحافظ علي قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة ، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الاخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية .

3-اجتماعيا : يكون النظام مستدامة اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة :

بالإضافة الى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف ابعادا ثانوية تتمثل في ثلاث ابعاد ايضا وهما البعد التكنولوجي او (البعد الإداري والتقني) ان هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول الى تكنولوجيات أنظف واكفا تنقل المجتمع الى عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجيا:(1) انتاج حد ادني من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تودي الى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك انه من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، فانه لابد من التجول من تكنولوجيا تكثيف الموارد الى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد علي رأس المال الإنتاجي الى الاعتماد علي رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فان التنمية المستدامة يمكن ان تحدث فقط اذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل علي صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة وعليه فان العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد ان يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.

ويضاف خامسا بعد أخر يسمي بالبعد الثقافي وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنه 2005بعد المصادقة علي الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي .وأخيرا يضاف إليهم بعدا سادسا ويسمي بالبعد السياسي وهو يرمز الى ان تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

ثالثا : أهداف التنمية المستدامة ومعوقاتها :

1 فروحات حده, الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر ,مجله البحث, العدد 11,.2012

تسعي التنمية المستدامة من خلال آلياتها و أجهزتها الى تحقيق عدة أهداف منها:(1)

1- تحسين القدرة الوطنية علي أدارة الموارد الطبيعية أدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.

2- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية و عناصر البيئة و عدم الأضرار بها, إضافة الى تعزيز الوعي البيئي للسكان و تنمية أحساس الفرد بمسئوليته تجاه المشكلة البيئية.

3- ضمان أدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي, من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.

4- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع, و جمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بأجراء تخطيط أنمائي سليم.

5- أعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتي المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.

6- التركيز بوجه خاص علي الأنظمة المعرضة للأخطار؛ سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتهجير, او مصادر مياه معرضة للتلوث, او نموا عمرانيا عشوائيا.

7- تحقيق حياة أفضل للسكان و ذلك من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية و عن طريق التركيز علي مجالات و جوانب النمو و كيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي او الاجتماعي أو النفسي أو الروحي بشرط أن يكون بشكل مقبول ديمقراطيا.

8– توفير قوت المعيشة: و تعني القدرة علي تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل و المشرب و المسكن و الصحة و الأمن و هي في مجملها المتطلبات الأساسية حتى يستطيع أن يعيش الفرد و تستمر حياته.

9– تقدير الذات: و يعني أن يكون الإنسان مكرما و يشعر بتقدير نفسه.

10– التحرر من العبودية: و يعني ذلك أن يتحرر الشخص من الفقر و من الجوع و من العادات و المعتقدات الخرافية , و تقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية.

ولكن يوجد أيضا بعض المعوقات التي تتحدي التنمية المستدامة و تتحدي قيامها و تتمثل هذه المعوقات في الوطن العربي فيما يلي:

1- الفقر و تراكم الديون: التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.

1 مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة،2004،ص22.

2-الحروب الداخلية: و عدم الاستقرار و غياب الأمن و سباق التسليح الذي تتسارع عليه الدول مما يؤدي الي أهدار الكثير من المال و التي يمكن أن يتم استخدامها في عملية التنمية.

3- ضعف الإمكانيات التقنية و الخبرات الفنية: و ذلك بسبب هجرة الكثير من الشباب ذو العقول المستنيرة الي الدول الأجنبية مما أدي الى ضعف العنصر البشري و أدى الى أتساع الفجوة بين الدول العربية و الدول الأجنبية.

4- تدني القطاع الاقتصادي: مما ادى الى انتشار البطالة و ضعف التنمية الاقتصادية و تحويل أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية الى البنوك الأجنبية.

5- النمو السكاني الكبير: و الذي يزيد عن 3% سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول العربية.

6- الأمية: حيث أنها تواجه الدول العربية بشكل كبير فمع زيادة عدد السكان يصبح الأهم هو توفير المسكن و الملبس و المأكل و الصحة و لكن يتم إهمال التعليم بشكل كبير هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم الذي يكون ب البلدان العربية و بالتالي ينتج مهارات غير مسايرة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.

7- التلوث البيئي: لاشك أن التلوث البيئي يهدد من صحة الشعوب العربية حيث أن النهضة الصناعية الكبرى التي حدثت في بلاد الغرب نتج عنها تصدير الصناعات الملوثة للبيئة الى البلدان العربية هذا بالإضافة الى افتقار البلدان النامية بما يسمي الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار و التلوث.

8- نقص الموارد المائية: و تدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

9- الحصار الاقتصادي: حيث يوجد بعض الدول تعاني من ذلك الحصار دون أيجاد آلية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة هذه الدول.

رابعا : مؤشرات التنمية المستدامة :

تساهم تلك المؤشرات في تقييم مدي تقدم الدول والمؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية , حتى يستطيع صناع السياسة استخدامها في عمليات صنع القرار , كما أن مؤشر التنمية المستدامة هو المؤشر الذي يساعد علي توضيح، أين نحن، أي طريق سوف نتجه، وكم هو البعد عن الهدف المنشود..... والمؤشر الجيد هو الذي يحدد المشكلة قبل وقوعها أو قبل أن نصل للكارثة وقبل الإشارة إلى تلك المؤشرات لابد من معرفة ما يجب ان يتوافر في تلك المؤشرات لنتمكن من الاعتماد عليها على أن تكون كالتالي :

-قومية في المقام الأول من حيث المدى والحجم.

-ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة.

- قابلة للفهم، بمعني أن تكون واضحة وبسيطة وغير غامضة إلي أقصي درجة ممكنة.

- في إطار قدرات الحكومات الوطنية.

- محدودة من حيث العدد، ويمكن تكييفها طبقًا للتنمية المستقبلية.

- متسعة لتشمل أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين والتنمية المستدامة.

- تمثل الاتفاق الجماعي العالمي إلي أقصي درجة ممكنة.

- تعتمد علي البيانات المتاحة أو المتاحة بتكلفة معقولة، وموثقة وبجودة معلومة ويمكن تحديثها بانتظام.

ويعتمد قياس الاستدامة البيئية علي 20 مؤشر رئيسي ينقسم الى 68 مؤشر فرعي وهو يقدم دراسة مقارنة للدول في مدي نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة وفق لأسلوب ومنهجية رقمية دقيقة , ولكن لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا, لأنه تعرض للكثير من النقد المنهجي , أما المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة علي عكس حقيقة التطور في التنمية المستدامة هي تلك المؤشرات حول تصورات أجندة القرن الحادي والعشرون التي حددتها الأمم المتحدة وسمتها بمؤشرات (الضغط والحالة والاستجابة) وتتمثل في الآتي :

1- المؤشرات الاجتماعية :

وتعني توفير الظروف للدول والبشر ليتمكنوا من تحقيق :

ا- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر , وهناك مؤشرين لقياس مدي تحقيق الدول للعدالة الاجتماعية هما (نسبة عدد السكان تحت خط الفقر , ومقدار التفاوت بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة).

ب- لرعاية الصحية المناسبة لجميع فئات الشعب , وخاصة الاهتمام بالمناطق النائية و الأرياف مع السيطرة علي الأمراض المتوطنة و الأوبئة الناتجة عن تلوث البيئة , والمقياس لمعرفة مدي تقدم الرعاية الصحية يتمثل في (معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية , والعمر المتوقع عند الولادة ,ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية).

ج- التعليم الذي يعد أهم حقوق الإنسان , لأنه هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة في اي مجتمع عصري , وذلك يحدث من خلال إعادة توجيه التعليم إلى أهمية التنمية وسبل تحقيقها ومجالاتها المختلفة , والعمل علي زيادة التوعية عند الأفراد خاصة الفقير منهم وتعريفهم بأهمية التعليم علي الفرد ومجتمعه , ومن مؤشرات تقدم التعليم (نسبة الأمية , مدي استمرار الفرد في مسيرة التعليم , ونسبة إنفاق الدولة علي التعليم والبحث العلمي).

د- السكن والسكان حيث يؤثر النمو السكاني السريع , وهجرة سكان الريف للمدن علي تحقيق التنمية المستدامة وتؤدي الى إفشال خطط التنمية الاقتصادية والعمرانية للدولة , وتم إعدام مؤشرين لقياس ذلك هما (معدل النمو السكاني , ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية)

هـ- الأمن الاجتماعي وحماية الأفراد من الجرائم ويتحقق ذلك من خلال تحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي , ويقاس ذلك بمؤشر (عدد الجرائم المرتكبة لكل 1000 فرد في المجتمع).

2- المؤشرات الاقتصادية :-

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول :

ا- البنية الاقتصادية حيث تتحد من خلال (معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي , والميزان التجاري للدولة , ونسبة المديونية الخارجية و المحلية من الدخل القومي , مدي المساعدات التي تحصل عليها الدول ,ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

ب- أنماط الإنتاج والاستهلاك حيث تحولت معظم الدول الى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام , والتي تستنزف الموارد بشكل سريع وغير مدروس ويمكن قياس ذلك من خلال (مدي كثافة استخدام الموارد في الإنتاج , معدل استهلاك الفرد من الطاقة , كميات النفايات وتدويرها , مدي توافر المواصلات) .

3- المؤشرات المؤسسية:-

ا- الاطار المؤسسي وهو يشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتجيات وطنية لكل دولة , والتوقيع علي اتفاقيات عالمية بشأن التنمية المستدامة .

ب- قدرة مؤسسات الدول علي تحقيق التنمية المستدامة وذلك من الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية

4- المؤشرات البيئية :

وتتمثل في قضايا البيئة المعاصرة .

ا- التغير في الغلاف الغازي للأرض ويتمثل في (الاحتباس الحراري , وثقب الأوزون) , وتغير المناخ ويقاس من خلال (تحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو) ومعالجة التلوث الهوائي الزائد , وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات (كيتو , و منتريال).

ب- استخدامات الأرض من خلال حمايتها من التدهور البيئي , ومكافحة التصحر , ووقف إزالة الغابات الطبيعية , والزحف العمراني علي الأراضي الزراعية , مع العمل علي تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي و الغابي والرعوي .

ج- المسطحات المائية وحمايتها من التلوث وذلك بوقف الصيد البحري الجائر , ومعرفة منسوب التلوث في المياه , و وحساب كمية المياه بكل أنواعها ومقدار ما نفقده كل سنة ,وتنمية الثروة السمكية وحماية أنواع الاسماك المعرضة للانقراض , وحل مشكله ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة والذي يشكل تهديد كبير سيؤدي الى إغراق مساحات شاسعة من الجزر و اليابس .

أهداف التنمية المستدامة:

تحقيق نوعية الحياة الأفضل للسكان.

احترام البيئة الطبيعية.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع .

تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.

تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.

خلاصة الفصل :

التنمية المستدامة واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لتطوير قطاع الاقتصاد الأخضر، وهنالك بعض أوجه التشابه بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، جميع الأنشطة المتعلقة في البيئة مرتبطة في كلا العنصرين ، و التنمية المستدامة أساس الاقتصاد الأخضر، فعند إنتاج أو استهلاك الموارد غير المتجددة والتي ينتج عنها آثار ضارة بالبيئة فلن تكون هنالك تنمية مستدامة، وبالتالي لن يكون هنالك اقتصاد أخضر. تتعلق كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في التكافؤ الاجتماعي، استخدام الموارد غير المتجددة لا يمكن منعهم بشكل كامل لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، بل يمكن استخدامها بشكل محدود، التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر تتطلب تطوير خطة مدروسة لاستخدام الموارد غير المتجددة. التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر يعد مكونين أساسيين للحفاظ علي البيئة، ويمكن الوصول إلي هذين المفهومين من خلال تطوير بعض الأنظمة المرتبطة بتحسين وإنماء البيئة، مثل:

تحسين البنية التحتية الأساسية وإنشاء أنظمة الصرف الصحي والعمل علي توفير المياه النظيفة والآمنة وتوفير موارد طاقة نظيفة و تعزيز نظام نقل ملائم و تحسين مرافق المضافة .

الفصل الثاني :

دور الاقتصاد الأخضر في تجسيد التنمية المستدامة.

الفصل الثاني :دور الاقتصاد الأخضر في تجسيد التنمية المستدامة.

تمهيد:

الجزائر اهتمت بالاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة ووضعت منظومة إدارية متكاملة تضم في مكوناتها سياسات وتشريعات تؤكد ذلك، فقامت الجزائر بتوجيه الاستثمار إلى الإدارة المستدامة للموارد، مما ينتج الكفاءة في استخدام الموارد، كذلك تبنت فكرة فتح قطاعات جديدة للاستثمار لاسيما في مجال الطاقات المتجددة والاستثمار في القطاع السياحي من أجل تحسينه وتطويره وكذلك تجسيد التهيئة الإقليمية، وإعادة تدوير النفايات، مستهدفة من هذا التحول إلى رفع ميزانية وزيادة العملة الصعبة لتحسين مستوى الاقتصاد الوطني.

الاقتصاد الأخضر يظهر كنتيجة لتحسين الوضع الاقتصادي للحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية وتجسيد المساواة بين الإنسان ورفاهه الاجتماعي.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: علاقة وتأثير الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي لتجسيد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: علاقة تأثير الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .

أولا- العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

تتجسد العلاقة فيما يلي :

لتطوير قطاع الاقتصاد الأخضر تعد التنمية المستدامة من أهم الأدوات المستخدمة ، ويوجد بعض أوجه التشابه بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، جميع الأنشطة المتعلقة في البيئة مرتبطة في كلا العنصرين، و التنمية المستدامة تعتبر أساس الاقتصاد الأخضر، فعند إنتاج أو استهلاك الموارد غير المتجددة والتي ينتج عنها آثار ضارة بالبيئة فلن تكون هنالك تنمية مستدامة، وبالتالي لن يكون هنالك اقتصاد أخضر.

تتعلق كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في التكافؤ الاجتماعي، حيث لا يمكن منع استخدام الموارد غير المتجددة بشكل كامل لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وإنما يمكن استخدامها بشكل محدود، وبالتالي ستتطلب كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر تطوير خطة مدروسة لاستخدام الموارد غير المتجددة.

يعد كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر مكونين أساسيين للحفاظ على البيئة، ويمكن الوصول إلى هذين المفهومين من خلال تطوير بعض الأنظمة المرتبطة بتحسين وإنماء البيئة، مثل: تحسين البنية التحتية الأساسية، توفير المياه النظيفة والآمنة،إنشاء أنظمة الصرف الصحي وتحسين مرافق إدارة النفايات الصلبة و تعزيز نظام نقل ملائم، توفير مصادر طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، تسخير الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي[1]

1 وسام درويش، هندسة الجينات كاتب ومدقق في موضوع، أعمل في مجال الأبحاث العلمية في الجامعة الأردنية.، فيفري 2022' ص19.

الشكل (01) :العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

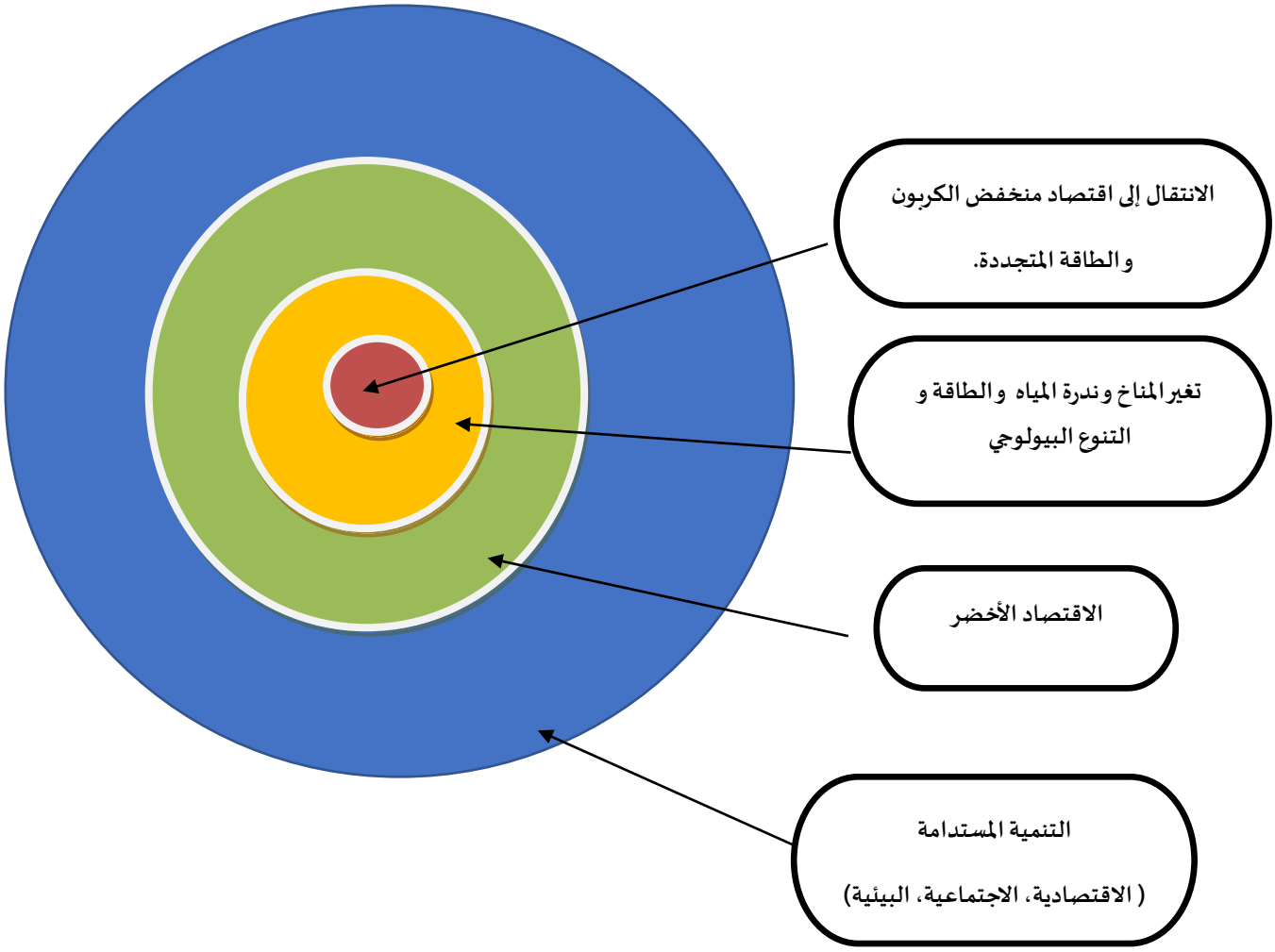

المصدر :ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08 -09 ديسمبر 2014، ص9

ينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية و النمو الاقتصادي ، يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء،التي تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية و البنية التحتية والمؤسسات وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، و زيادة القطاعات الخضراء من الاقتصاد، و ارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة، و انخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاث غازات الاحتباس الحراري ، بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(02) : متطلبات التنمية المستدامة

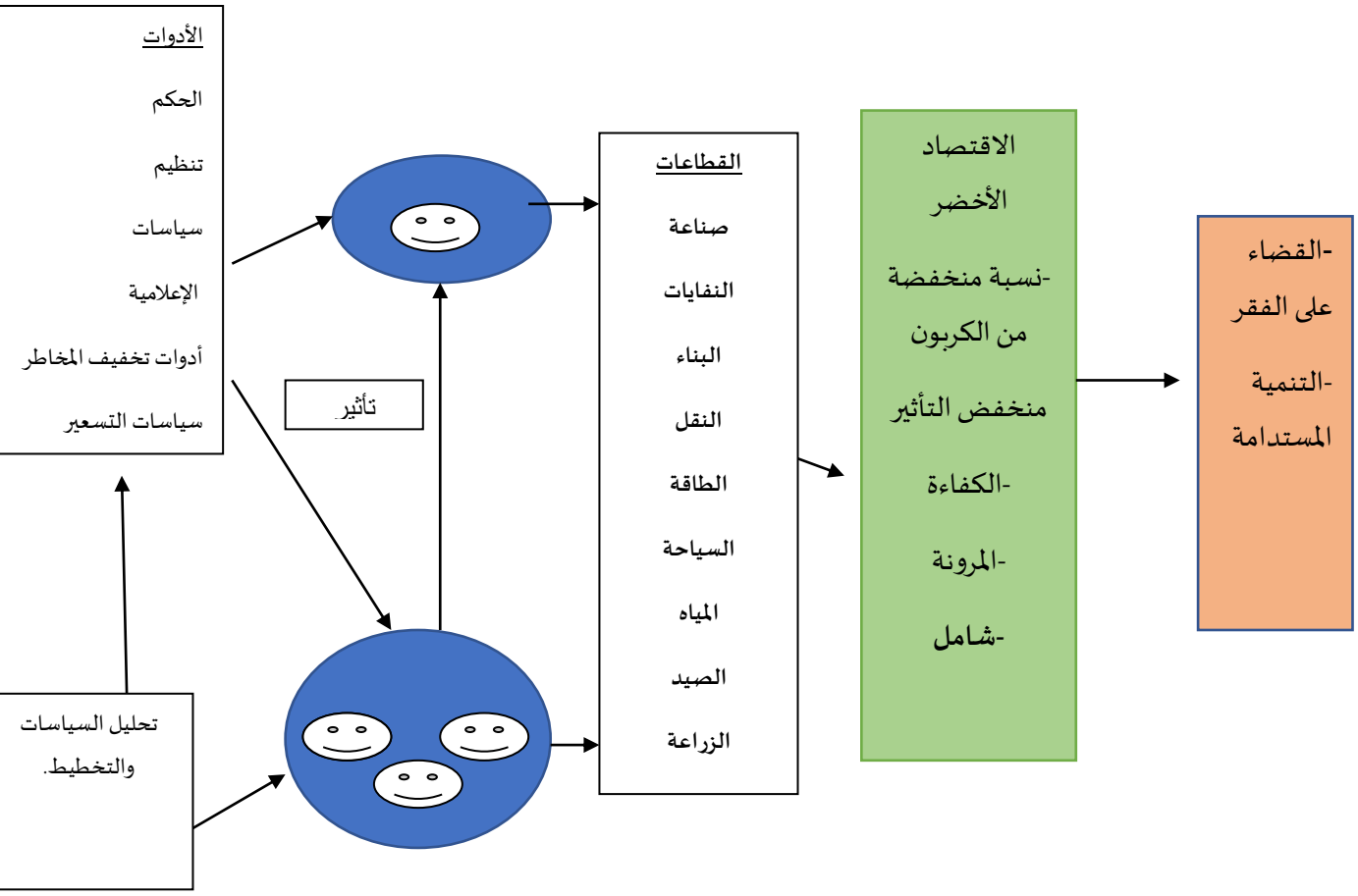

:source: United Nations Environnent Programme, Building natural capital .How REDD+ CAN Support a green economy, 2014, P31

ثانيا - الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

الاقتصاد الأخضر يعتبر الطريق الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وله دور فعال في توفير فرص عمل جديدة والحد من الفقر،و لذلك سنتطرق في هذا الفرع لبعض الوسائل التي من خلالها يحقق الاقتصاد الأخضر التنمية المستدامة كما يلي:

1-**توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة** : من خلال الدراسات أثبتت بأن البلدان النامية حوالي 1,3 مليار شخص لا يتمتع بطاقة نظيفة، مما يدفع إلى بذل المزيد من الجهود لتمكين الوصول إلى الطاقة المتجددة حيث يساهم في التغلب على ندرة الطاقة كتذبذب التمويل بها، كما تجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال لها فوائد ومكاسب كبيرة، مما يضعها في قمة الهرم التنافسي،وممكن أن يمكنها من القيادة في السوق ، وبتزايد الوعي البيئي في السوق ، فتبني فلسفة وسياسات الاقتصاد المستدام يجعل المنظمة قريبة من عملائها الذين لديهم توجه بيئي. و مساهمة المنتجات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات المترتبة عن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر بحيث تمتاز هذه الشركات بجودة منتجاتها من الناحية البيئية ، مما يدفعها لرفع من كفاءتها الإنتاجية، والقضاء على التلوث عن طريق تحسينات بالإدارة الداخلية وعدم استنزاف الموارد، او لتقليل من المخلفات كلما كان ذلك ممكنا، تعمل الشركات على تحقيق التوازن بين الإسهامات البيئية وخصائص الأداء الأصلية مما يحقق نجاح المنتج الأخضر واختياره عن منتجات الشركات الأخرى ، وهذا ما تقوم به الشركة لتحسين من سمعة بيئية متميزة .

2- **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء:** الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ينتج عنه ظهور الوظائف الخضراء ويعتبر نوع جديد من الوظائف التي تلعب دورا حيويا في خضرنة المنشآت الاقتصادية، حيث في سنة 2008 أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عامل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء المتوفرة في قطاع الطاقة المتجددة والمباني والنقل.

و الصناعات الأساسية والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية ومناقشة أثر الدعم والإصلاح الضريبي وأسواق الكربون ووضع العلامات الإيكولوجية وغيرها من الأدوات لسياسة خضراء.

يمكن تقديم تعريفا للوظائف الخضراء على أنها " تساهم في الحفاظ على البيئة والأرض واستعادتها. قد تعمل في قطاع تقليدي مثل التصنيع أو البناء، أو في صناعة خضراء ناشئة جديدة مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.وهي تلك التي تقدم المنتجات و الخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية وإعادة النفايات [1]."

تظهر أهمية الوظائف الخضراء فيما يلي :

يرتفع اقتصاد الوظائف الخضراء في الوقت الحالي، وإذا لم تكن المساعدة على حل تغير المناخ وحدها لا تكفي، فهذه بعض الأمثلة على أهمية الانتقال إلى الوظائف الخضراء:

1 انجم عبود نجم، البعد الأخضر لأعمال المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، عمان الأردن، مؤسسة الوارف للنشر والتوزيع،2008،(ص216).

- بالطبع الفائدة الأساسية من الوظائف الخضراء أنها تدعم الانتقال من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام الطاقة النظيفة، والحفاظ على مواردنا البيئية.

- مقابل كل دولار يُستثمر في الاقتصاد الأخضر، تُخلق المزيد من فرص العمل بمقدار 3 مرات مقارنة بالاستثمار بنفس المبلغ في صناعة الوقود الأحفوري.

1. بناء اقتصاد أخضر يعني بناء الاقتصاد المحلي؛ حيث أن الموارد -مثل الطاقة الشمسية- لا يمكن شحنها إلى الخارج، وستحتاج إلى عمالة محلية.

2. الوظائف الخضراء وسيلة لجذب الناس من المجتمعات الفقيرة إلى العمل عن طريق تدريبهم على إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.
3. تقليل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية، وفي نهاية الأمر إلى المستويات التي تعد مستدامة..إلخ

3- دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة:

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكون لدى كل المجتمعات نفس الأهداف أي نفس النظرة التي تشجع الإبداع ولابد أن تكون مدعمة من مختلف عناصر المجتمع أي الحكومات وهيئات القطاع الخاص

والمؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف والمستهلكين، ولذا أصبح من الضروري أن تبذل الدول مجهود من أجل تحديد خطط عمل استراتيجيات مناسبة واعتماد الاستثمار الأخضر كآلية لتطوير المجتمعات واستدامتها. ويقصد بالاستثمار الأخضر بأنه يتسم بقلة الكربون ونجاعة الموارد ويعتبر وسيلة لمواجهة هذا التحدي ، وقد بدأت بعض الدول المشي في هذا الاتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الاقتصادية التي وضعت، حيث شكلت سنة 2008 التاريخ الذي شهد لأول مرة تفاوت استثمار في توليد الطاقة البديلة حيث بلغ حجمها 14 مليون دولار الاستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الأحفوري قد بلغ حجمه 11 مليون دولار.

تماشيا مع تحولات الاقتصاد الأخضر ستشمل نصف الاستثمارات تغطية نفقات إبدال التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئية وقليلة الكربون ، والاستثمارات المتوقعة في مجال الطاقة المتجددة هي فقط التي سوف تخلق 20 مليون وظيفة إضافية على الأقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدر للعمالة أكثر من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الأحفوري ، اليوم لذا الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ يشكل حلا اقتصاديا أخضر آخر تستأثر الانبعاث ذات أصالة بإزالة الإحراج وتدني الغابات بنحو 20 في المائة من الانبعاثات العالمية الحالية من غازات الاحتباس الحراري ، والزيادة في استثمارات الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الإحراج وتدني الغابات والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي.

4- دور الاقتصاد الأخضر في التخفيف من الفقر :ترجع مشكلة الفقر إلى تزايد الحاجات الإنسانية بنسبة أكبر من ت ا زيد الموارد الطبيعية، بمعنى أن ت ا زيد الموارد الطبيعية أقل بالنسبة لمعدل السكان الذي أصبح يعرف ارتفاعا كبيرا، وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة متبادلة بين مستوى الفقر ومستوى التدهور البيئي الذي له دور في مستوى التقدم والنمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، ونجد أن انحطاط النمط المعيشي الذي يعيشه الفقراء يؤثر سلبا على نوعية البيئة وإمكانية التنمية المستدامة،

وفي ظل هذه العلاقة العمل على إيجاد آلية تؤدي إلى التخفيف من آثار البيئة لظاهرة الفقر والعكس صحيح، وهذا لن يتحقق إلا بالاقتصاد الأخضر، أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني خلق فرص عمل، فقد استجابت العديد من البلدان لخطط منصبة على التوظيف الاقتصادي تحتوي على مكونات خضراء للحد من شدة الفقر، و الدول التي بدأت السير نحو الاقتصاد الأخضر تخلق فرص توظيف معتبرة.[1]

المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الأهمية وآلية التنفيذ.

أولا: أهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

نلخصها في عناصر ألا وهي كالآتي:

1- الأهمية الاجتماعية للاقتصاد الأخضر:

1-1- الاقتصاد اخضر محوري لإزالة الفقر: الفقر شبح وهاجس يهدد ويخيف معظم دول العالم ، عدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض.. ،لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية لتدفق المنافع من رأسمال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء وتوفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة ضروريا خاصة في الدول منخفضة الدخل وهذا من خلال تحضير الزراعة في الدول النامية والتركيز على صغار الملاك، يمكن أن يقلل الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد على الفقراء ، زيادة الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم والتي تدفع للتحرك نحو الاقتصاد الأخضر لتحسين المعيشة في الكثير من المناطق المنخفضة الدخل.

1-2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية: نظرا للأزمات ومشاكل البنوك والقروض تضاعف القلق من فقدان الوظائف وكان تتوجه إلى الاقتصاد الأخضر من أجل خلق فرص عمل الجديدة لمختلف تلك الوظائف التي تتحقق من خلاله، حيث يشهد الاقتصاد الأخضر نموا في الوظائف على المدى القصير المتوسط والبعيد إذ أن التوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية كإدارة المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان على الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع إلى جانب التوظف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومصايد الأسماك وغيرها من التقنيات الأخرى.

2- الأهمية الاقتصادية والبيئية للاقتصاد الأخضر:

2-1- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الاحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون: إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الاحفوري المرتفعة والغير مستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرص اقتصادية رئيسية كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة

1 محمد عبد القادر الفقي، مداخلة الاقتصاد الأخضر، في إطار الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي ليوم 24أفريل 2014، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية رقم4،2014، الكويت، (ص16).

بشدة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسي حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة.

2-2- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون:

نظرا لارتفاع وتزايد انبعاث الكربون، ويضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عادتا ما ينتج عنه في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة لصحة العامة وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزايد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لي ترويج الوصول إلى الخدمات الأساسية عن طريق أساليب نقل مبتكرة ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت كما يمكن من تشجيع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة الاجتماعية أيضا حيث، ستشهد المدن توسعات سريعة ويعد تأثير المدن الخضراء عاملا مهم في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك لطاقة والموارد أن يحقق وفرة ملموس، أما بالنسبة لقطاع النقل فالانتقال من النقل الخاص إلى العام غير المعتمدة على المحركات يمكن أن تنتج عنها مكاسب صحية واقتصادية كبرى[1]

ثانيا: السياسات الواجب إتباعها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الأخضر:

الدراسات المتنوعة عمدت هيئة الأمم المتحدة للبيئة لاعتماد العديد من السياسات قصد تسهيل الانتقال للاقتصاد الأخضر كما يلي:

- إنشاء إطار تشريعي سليم.

- توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل اذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر الابتكار.

- الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي،

- الاستثمار في بناء القدرات والتدريب، إن القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسية الداعمة تتباين من بلد على آخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشغب للتعامل التغير.

- تعزيز الإدارة الدولية: حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر،

-تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو الى تخضير القطاعات الاقتصادية، حيث أن الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام آو بمزايا خارجية ايجابية يمكن أن يكون محفزا قويا على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص [2]

1 بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف، 2020، ص41-42.

2 مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، مرجع سابق، ص199,200.

ثالثا: القطاعات المعنية بالانتقال للاقتصاد الأخضر:

1- **الطاقة المتجددة**: إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الاحفوري المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الاحفوري يعد مصدر تغير المناخ ومسؤولا عن ثلثي انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسة، ويتطلب تخضير هذا القطاع باستبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المتعددة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

-**العمارة الخضراء**: يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، لتقلل استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب على الطاقة، ما يقلص الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلا عن أن التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لترويج ممارسات البناء الأخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام والنمو الاقتصادي.

3-**النقل المستدام**: يؤمن النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل امن، دون الإضرار بالصحة والنظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة وأكثر سلامة وأقل إيذاء للأفراد والممتلكات، والأقل تلويثا للهواء والمياه والتربة....الخ وبالتالي الأقل استهلاكا للموارد الطبيعية، ومن ضمنها الوقود الاحفوري، هذا يعني انه الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

4-**المياه**: تعد المياه عنصر جوهري من عناصر التنمية المستدامة: وان للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما ونوعا، وان إدارة المياه ترتبط بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه يفقد في الري السطحي، لكن هناك ما يدعو إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه، والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي فحسب الى الحد من هدر هذا المصدر الثمين بل انه ينطوي أيضا على إمكانات إنشاء ملاين فرص العمل.

5-**تدويرالمخلافات**: هو إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي ومنها إعادة تدوير الورق، البلاستيك والمخلفات المعدنية، الزجاج وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان. حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تؤدي إلى إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة، أيضا تسهم في حماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي.

6-**الزراعة المستدامة**: من الأهمية بما كان تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي عبر تعزيز المناهج التعليمية ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية ،وتكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة لتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتعزيز الشركات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية.

خلاصة الفصل

الاقتصاد الأخضر له دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة أصبحت معظم الدول تواجه صعوبات بالأخص الجزائر في الوصول إلى تحقيق الاقتصاد القوي المستدام والفعال والمناسب الذي يضمن نجاح الدولة، يشهد العال أزمات بمختلف أنواعها كالفقر وانتشار الأمراض وضعف القطاع الصحي والأمية والتلوث البيئي والتصحر وغيرها والحروب الداخلية وأخرى اقتصادية.. إلخ

- يظهر الاقتصاد الأخضر كنتيجة لتحسين الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية وتجسيد المساواة بين الإنسان ورفاهه الاجتماعي .وبدراستنا لهذا الموضوع ركزنا على:

- بيان العلاقة الموجودة بين كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ولا حضنا أن الاقتصاد الأخضر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل جديدة والحد من الفقر.

-إبراز إسهامات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الثالث:

مساهمة الاقتصاد الأخضر في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.

تمهيد :

عكفت النخب العالمية (مفكرون وعلماء، رجال أعمال) في الآونة الأخيرة على دراسة المشكلة المتمحورة حول المستقبل الذي يترصد البشرية، وما الذي يمكن القيام به حيال للأجيال القادمة، وكيف يمكن المساعدة في حل المشاكل العالمية لكوكب الأرض من خلال اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، مما زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمع للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر ومحاولة تطبيقها للاستفادة منها، وكذلك تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات المستخدمة في مجال تطوير تقنية الاقتصاد الأخضر.

مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الجزائر لهذا حاولت الجزائر كسائر دول العالم تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، إذ قامت بإنجازات مختلفة منها المتعلقة بالطاقات المتجددة والنقل وإدارة المياه وغيرها من الانجازات الأخرى، إلا انه لا بد من بذل جهود أوفر من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال التطرق في المبحث الأول مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر واهم المشاريع من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول : مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر واهم المشاريع من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تحديات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

المبحث الأول : مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر واهم المشاريع من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا :مساعي الدولة الجزائرية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر":1

حاولت الجزائر كغيرها من البلدان تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال من مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، حيث يعتبر قانون الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة ،من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى:

- إعداد إستراتيجية لإعادة النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة، المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية، دمج حضرية حقيقية، تنظيم السياسة المدنية و ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

- ترتكز الإستراتيجية الوطنية لتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر على محاور أساسية: بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، خلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي؛تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.

-لقد تم اعتماد برنامج عمل تحت عنوان المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، إلا أن تحقيقه يتطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية، وأساليب متابعة و مراقبة لإنجاحه وفعاليته.ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها قانون تسيير و مراقبة و إزالة النفايات، وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، وتدعيما لهذه السياسة البيئية تم وضع أدوات اقتصادية، ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2002،2000، ،2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

ثانيا :انجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

1) مشاريع محققة في إطار الاقتصاد الأخضر وأهمها.2

1 يزيد تقررت و آخرون:" الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص572.

2قحام وهيبة :"الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد6، ديسمبر 2016، ص 450-453.

المركز الهجين (HYBRID الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل:

أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجا واط، منها120 منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية.

متصلة بالشبكة الإلكترونية الوطنية.

اختيار الموقع لإنشاء هذا المشروع.

مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة:

* برامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت و وزارة البيئة.

* 2010 تم إنشاء نظام تصفية(مرشحات النسيجà16manchesystème de filtre)بمصنع الاسمنت شلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين.

* وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجرت تركيب تصفية الكيس.

✓ سد بني هارون :

* الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار م 3، وهناك أربعة عشر (14)سد آخر قيد الانجاز.

* المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا.

* على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960 مليون م وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 62 ، 35 و 65 مليون م3.

* يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات:جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة،يسمح بسقي أكثر من 400.000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة.

النقل الكبير للمياه في عين صالح /تمنراست وأهم الإنجازات:

-مشروع عين صلاح / تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد، لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة : تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب.

-يعتبر مشروع القرن النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح)نحو تمنراست لأنه من الانجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد.

-على الأثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24 / 24 سا لأكثر من 90000 شخص.

✓ محطات لتحلية المياه:

-بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة أين تسعة (9)منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية/ 1.39 hm3 يوم وأربعة (4) منها هي مبرمجة.

-التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا" الإجهاد المائي " في هذه المنطقة.

-يشكل أعم، إستراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب (أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية يقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري.

- 1169 خطط رئيسية لإدارة النفايات المنزلية.

- تحقيق 120 مركز مدافن تقنية.

- 83 مفارز للنفايات.

- الجزائر تنتج 13.5 مليون طن من النفايات سنويا، منها 60 في المائة قابلة للتدوير.

✓ التصميم المعماري الذكي:

التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، كالحديقة Cyberparc التي أقيمت في سيدي عبد الله .

بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكاملة وحوسبة التركيب التكنولوجية (تكييف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحول مياه الأمطار الى مياهري، ونظام مراقبة الأمن).

2) - الصناديق والهيئات الخاصة بحماية وتمويل مشاريع البيئة في الجزائر: نذكر منها:

2-1صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية: تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية إنشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 248-02 المؤرخ في 23 يوليو 2002 في قانون المالية التكميلي لسنة 2002،

• يحمي مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية، وتنمية الأراضي وصيانتها ...

2-2 الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: بموجب قانون المالية لسنة 1995 تم إنشاء هذا الصندوق يتمثل في منح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة .

2-3 صندوق البيئة ومكافحة التلوث: تم إنشاءه من اجل مساعدة المؤسسات على تخفيض حدة التلوث والإضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي، ولقد تم إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي لسنة2001.

• الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75 في المائة.

الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75 في المائة.

• الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50 في المائة.

2-4 صندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: بموجب قانون المالية لسنة 2003 تم الإنشاء من اجل تمويل العمليات الآتية: الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ الساحلية.

• تمويل الدراسات والخبرات الأولية لرد الاعتبار للمناطق الطبيعية.

• تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.

✓ الجبائية الخضراء في الجزائر لاستمالة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

تعتبرالضرائب البيئية من بين أهم الوسائل التي تستخدمها الدول للحد من إنتاج الملوثات البيئية والجزائر كغيرها من الدول تولي اهتماما كبيرا للجبائية الخضراء، من بين أهم الضرائب البيئية المعمول بها في الجزائر نجد ما يلي:

-الرسم على الوقود.

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي.

-الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا.

-رسم رفع النفايات المنزلية.

-الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم.

- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية.

-الرسم الإضافي على المياه المستعملة ذات الاستعمال الصناعي.1

✓ من أهم مبادرات الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الأخضر:

أ) المصادقة على معاهدات:

الاتفاقيات الدولية الإقليمية والجهوية المتعلقة بحماية البيئة وتبني الاقتصاد الأخضر، منذ أولى سنوات الاستقلال، واهم هذه الاتفاقيات هي:

سنة1993: المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

سنة 1995: الاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي.

سنة 1998: الانضمام إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها.

-الانخراط في المنظمة الاورومتوسطي لحماية النباتات.

-الانضمام الى اتفاقية bales الخاصة بمراقبة حركة النفايات الخطيرة واستئصالها.

سنة 1999: المصادقة على التعديل الخاص بروتوكول Montréal المتعلق بطبقة الأوزون.

سنة 2000: المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اسماك التونة الأطلنطية.

-المصادقة على الاتفاقية الدولية لمنع استعمال الألغام المضادة للأشخاص وتحطيم مخزونها.

-المصادقة على الاتفاق الذي ينشا منطقة عالمية لحماية النباتات.

1عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، العدد09، 2017، ص ص 577-580 .

-المصادقة على الاتفاقية الدولية لمنع صناعة وتخزين الأسلحة البيولوجية.

سنة 2002: التوقيع على المعاهدة الدولية لمنع التجارب النووية.

سنة 2015: اتفاقية التعاون في مجال البيئة بين الجزائر ومصر.

-اتفاقية تعاون مع فرنسا حول حماية البيئة والتنمية المستدامة.

ب) الجبائية البيئية:

الرسم عل الأنشطة الملونة والخطيرة على البيئة.

جباية تسيير الموارد المائية و التلوث المائي.

جباية تسيير التلوث المائي.

جباية تسيير النفايات.

جباية النفايات الملوثة. 1

المبحث الثاني : إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر وأدوات تمكينه من تحقيق التنمية المستدامة.

نوضحها من خلال النقاط التالية:

1- قنوات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

هناك عدة قطاعات تمكينية وذات أولوية يتم من خلالها التحول نحو الاقتصاد الأخضر وهي: (البامرني و الجميل، 2018ص83-84) 2:

الزراعة: تعد الزراعة أحد القطاعات الرئيسة في البلدان النامية، ومصدر دخل هام للفقراء، وتشكل القيمة المضافة للزراعة 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

1رداس مسعوت، عاتي يمينة الإقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة الجزائر -الفرص والتحديات-المجلة الإقتصادية والبيئة المجلد 2العدد 02،2019ص 107ص 109.

2 البامرني,بسام أحمد عبد الله ,والجميل ,سرمد كوكب علي,2018 ,مقومات التحول نحو الإقتصاد الأخضر في محافظة نينوى ,تنمية الرافدين,جامعة الموصل,كلية الإدارة و الإقتصاج مج 37,ع118.

الغابات:تخضير قطاع الغابات ينطوي على إدارتها والاستثمار فيها باعتبارها كصنف من أصناف الموجودات التي تنتج مجموعة كبيرة من المنافع للمجتمع كمصانع إنتاجية وبنية تحتية بيئية.

المياه: لا تزال موارد المياه العذبة في أنحاء العالم في تناقص مستمر (الطلب يفوق العرض)، وإن كميات المياه عالميا تتضاءل مع زيادة الاستهلاك ، وإن 90 % من المياه العذبة سوف يستهلك بحلول العام 2025؛

النقل:فعالية هذا القطاع يسهم في خلق الفرص الاقتصادية وتحقيق التكامل الاجتماعي، وذلك بالربط بين المناطق الريفية والمدن وتعزيز التجارة وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات.

- النفايات: تعد النفايات في الاقتصاد موردا نظرا لإمكانية تحويلها وجعلها قابلة للاستعمال ثانية، وذلك بما يتلاءم مع الصحة العامة.

الصناعة: باستطاعة الحكومات والشركات في القطاعات الصناعية الملوثة أن تحول الضغوط العالمية المتزايدة المتعلقة بتغيير المناخ إلى فرص اقتصادية، إذا وقفت موقفا منهجيا ومبرمجا من إدارة البعثات ، وهي بذلك تستطيع أن تدعم استمرارية قطاعاتها الصناعية فضلا عن تحسين وتعزيز اقتصادياتها وقدراتها التنافسية وأدائها البيئي.

- المدن والمباني: يتضمن الترويج للممارسات الخضراء في المدن والمباني مجموعة واسعة من النشاطات.

- السياحة: يعد اقتصاد السياحة هو أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم، إذ يحل رابعا في الصادرات العالمية بعد النفط والمواد الكيمائية ومنتجات السيارات .

2-1 - تحديات التحول والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

تذكر منها:

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسيات التنموية؛

- تفشي ظاهرة البطالة ؛ السياسات المعرقلة للاستثمار والتجارة؛

- لا يزال قرابة سبعين مليون نسمة في العالم العربي يعانون من الفقر وحرمان حوالي خمسة وأربعين مليون عربي من الخدمات الصحية الأولية وإلى المياه النظيفة. وكذلك معاناتهم من الحرمان من المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار.

- التكلفة العالية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى، فضلا عن ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا خمسة وتسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام2010.

يشكل التغير المناخي التحدي الأساسي الذي يواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين في العالم والمنطقة العربية، والتهديد الأكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بحلول سنة 2015، ومواجهة ذلك يتطلب تحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية رئيسية مترابطة فيما بينها.

3-1 -أدوات التمكين للاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة1

من أهم هذه الأدوات: (شاكري، 2017، ص149-154).

- الطاقة الخضراء: تنقسم الطاقة من المنظور البيئي إلى طاقات ملوثة للبيئة وهي الطاقات الأحفورية، وطاقات صديقة للبيئة، وهي الطاقات البديلة وتعرف أنها تلك الطاقة المتواجدة باستمرار وغير قابلة للنفاذ لأنها تتجدد باستمرار ولا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي ومنها: (الوقود الحيوي، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح الطاقة الجوفية، الطاقة المائية)؛

- الاستثمار الأخضر : يعرف بأنه استثمار في الاقتصاد ويتسم بقلة الكربون ونجاعة الموارد، وهو وسيلة محددة لمواجهة هذا التحدي. يكون الاستثمار الأخضر في المشاريع البيئية والتي يقصد بها تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بالبيئة.

- التكنولوجيا الخضراء : التكنولوجيا الخضراء هي تطبيق تقني لحماية البيئة، ومدى مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري.

- المباني الخضراء : البناء المستدام هو صديق البيئة ويتضمن أنشاء هياكل جديدة، فضلا عن إعادة تصميم المباني القديمة. ويستند مفهوم المباني الخضراء على فكرة استخدام المواد القابلة للتجديد في البناء وكذلك الاستفادة من استراتيجيات الطاقة البديلة لجعل المبنى مريح لشاغله. . المدينة المستدامة، أو المدينة البيئية هي مدينة خططت مع الأخذ بنظر الاعتبار الأثر البيئي، والتي يقطنها ناس غايتهم تقليل المدخلات اللازمة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية، والنفايات الناتجة من الحرارة، وتلوث الهواء CO_2، والميثان، وتلوث المياه .

- الوظائف الخضراء: ويقصد بها تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحملها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأولية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض/أوإزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النظم البيئية والتنوع البيولوجي .

1 شاكري سمية 2017,الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة مجلة جيل الحقوق للإنسان ,مركز جيل البحث العلمي,ع15.

تشخيص جانب من واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

أقرت العديد من الدول، بأهمية وضع خطط وطنية للاقتصاد الأخضر أو إدماج الاقتصاد الأخضر في الخطط القائمة. وتزايد الوعي بأن من المحفظة البيئية هي جزء لا يتجزأ من جدولي أعمال النمو الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي، وذلك لأن وضع وتنفيذ خطط وطنية للاقتصاد الأخضر شأنه أن يكفل الاتساق بين السياسة المالية والتدابير البيئية وأن يبين دور مختلف المؤسسات في استغلال وإدارة الأصول البيئية وتوفير التركيز الاستثمار الموارد في القطاعات الرئيسية. كما أن إدماج اعتبارات الاقتصاد الأخضر في الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية القائمة، مثل التنمية وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، يمكن أن يكفل الاتساق مع المبادرات والتدابير السياسية الأخرى على الصعيد الوطني. ولذلك يجرى التأكيد دائما على الأهمية الإستراتيجية للعلاقة الإيجابية بين البيئة والاقتصاد والمجتمع في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية1،من أهمها متطلبات للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية:

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.

- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.

-العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛وضع إستراتجيات لخفض نسبة الكربون في الأنشطة الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

- دعم قطاع النقل الجماعي.

التوجه الاستراتيجي نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر :

لقد أخذت الجزائر تسلك تدريجيا مسار تنمية يرمي إلى إعادة هيكلة نموذج النمو الاقتصادي الحالي لمواجهة التحديات الرئيسية التي تطرحها ندرة الموارد، التحول في مجال الطاقة، التكيف مع تغيير المناخ، إيجاد فرص العمل للشباب، التكامل الصناعي والحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، فهي تعتبر من خلال خطتها الجديدة للتنمية ذات الخمس سنوات (2015-2019)، الاقتصاد الأخضر المحور الناقل للتطور والتقدم التكنولوجي، ويجري فيها تنفيذ خطط مناخية واستراتيجيات قطاعية التكيف مع التغيرات المناخية، فقد أجرت إصلاحات في مجال الإدارة البيئية وإعادة توجيه السياسات القطاعية، لاسيما في المجالات الإستراتيجية للطاقة، إدارة النفايات، المياه والمرافق الصحية، الزراعة، وتربية الأحياء المائية إلى جانب الصناعة، وترافقت هذه الإصلاحات مع إنشاء وكالات متخصصة ووضع أنظمة بيئية وقطاعية جديدة واستعمال أدوات تمويل مبتكرة (الصناديق المخصصة، الملح، الضرائب البيئية، الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، باشرت

1جمال الدين ،2017ص9-8

الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وتشبيكها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروة وفرص عمل جديدة. فلقد أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010 - 2014، والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، أهمية كبيرة في تحديث البنيات التحتية للاقتصاد، فقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات الغازات الدفينة، وتم تخصيص غلاف مالي بلغ 2000 مليار دينار، أي ما يعادل 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية ومحطات التطهير والتحلية)، بالإضافة إلى 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم) والبيئة (إحداث 4 مدن جديدة ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة)، المخطط الوطني . لمكافحة التصحر قيد التنفيذ، وتم بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على ترميم ويوجد المجال الغابي تقدر بنحو 530 ألف هكتار .

تشجيع الخطة الخماسية 2012-2015 لنمو الجزائر.

كما طبقت أيضا إستراتيجية وطنية لتنمية المستدامة2002-2012.ومخطط لتهيئة المجال الترابي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010-2030ومخطط وطني للمناخ 2015-2050.

الجزائر في ظل مؤشر الأداء البيئي:

الجدول رقم(01):مؤشر الأداء البيئي.

العنصر	رتبة	نتيجة EPI	تغيير لمدة 10 سنوات
EPI	155	29.60	-4
حيوية النظام البيئي	155	31,60	-0,60
التنوع البيولوجي	170	7.10	0.40
المناطق الأحيائية الأرضية (عالميا)	148	29.20	0.30
المخيمات البحرية	113	0.20	غير متوفر
مؤشر حماية الأنواع	40	74.40	0.50
خدمات النظام الإيكولوجي	101	23.70	-6.40
خسارة المراعي	53	58.40	7.20
خسارة الأراضي الوطنية	1	100	غير متوفر
مصايد الأسماك	73	18.53	-17.70
حالة مخزون الأسماك	50	31.70	-50.10
مؤشر التغذية البحرية	76	12.40	غير متوفر
الأسماك التي يتم صيدها بشباك ال	53	9.30	1.20
تحمض	84	70.80	11.90

معدل نمو ثاني أكسيد الكبريت	68	95.90	17.20
معدل نمو أكسيد النيتروجين	140	45.70	6.60
مؤشر N Mgmt	67	44.80	29.90
مبيدات الآفات	5	81.80	غير متوفر
صحة	82	42	5.40
جودة الهواء	76	39	7.10
الوقود الصلب المنزلي	40	78	17
الأوزون	132	35.60	-0.40
SO2	144	27.60	-14.10
مياه شرب الصرف الصحي	72	53.30	3.90
الصرف الصحي	69	59.60	5.90
معادن ثقيلة	126	38.30	5.80
إدارة المخلفات	88	32	-0.30
النفايات الصلبة	69	53.20	غير متوفر
إعادة التدوير	139	11	0.50
بلاستيك المحيط	127	10.50	-2
سياسة المناخ	168	20.90	-12.80
تغير المناخ	168	20.90	-12.80
معدل نمو ثاني أكسيد الكربون	128	18.80	-20.80
معدل نمو الكربون الأسود	98	63.90	33.20

المصدر:مركز شبكة معلومات علوم الأرض الدولية معهد الأرض,جامعة كولومبيا.

هي تقوم فكرة مؤشر الأداء البيئي (Environmental Performance Index: EPI) على ترتيب أداء الدول على القضايا ذات الأولية العالية في مجالين اثنين هما: حماية صحة الإنسان وحماية النظم الإيكولوجية (البيئية). ويمنح التقرير الدول تقييما بالدرجات حول أدائها في تسع قضايا مرجعية، تشمل في فئة الصحة البيئية: الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، وفي فئة النظم البيئية: موارد المياه، الزراعة، الغابات، مصايد الأسماك، التنوع البيولوجي والمواقع الطبيعية (المساكن Habitat)، وأخيرا المناخ والطاقة.

يوفر مؤشر الأداء البيئي القياس الفعال للاتجاهات البيئية والتقدم الأساس لوضع سياسات فعالة. يصنف مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 (180) بلدا على 24 مؤشرا للأداء من خلال عشر فئات من القضايا التي تغطي الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي، توفر هذه المقاييس مقياسًا على المستوى الوطني لمدى قرب البلدان من تحقيق أهداف السياسة البيئية. وبالتالي يقدم برنامج بطاقة تسجيل الأداء التي تسلط الضوء على الدول الرائدة والمتأخرة في الأداء البيئي، ويعطي نظرة ثاقبة

حول أفضل الممارسات، كما يوفر التوجيه للبلدان التي تطمح إلى أن تكون رائدة في الاستدامة.(Environmental Performance, 2018)

.5.2 العوائق التي تواجه المؤسسات الصناعية في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في الجزائر :

تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من العوائق الواضحة في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، من أجل الحد من آثارها البيئية وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية أهمها ما يلي1:

- يعتبر الحصول المحدود والصعب على التمويل هو العائق الرئيسي الذي يعترض ظهور الاقتصاد الأخضر، فالوضع المالي الصعب يهدد المؤسسات التي تتشكل 90 % منها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغرى، وقدرتها الضعيفة على حشد تمويل إضافي لاستثماراتها في أعمال تخدم الاقتصاد الأخضر أو تبني نظام إدارة بيئية، وتعد فرص الحصول على أموال خاصة أو خطوط ائتمان متخصصة إما غير معروفة أو غالبا ما تكون معتبر مرهقة أو غير ملائمة بما يكفي، على أساس الخوف من ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق أنظمة الإدارة البيئية الأيزو 14000 مثلا داخل وحداتها مما يؤثر سلبا على تنافسيتها خاصة في الأسواق الداخلية.

صعوبة القدرة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، ويتمثل هذا التحدي المزدوج في الحواجز التي تلاحظها من حيث نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والجزائر.

ضعف قدرة الخبرات المحلية في مجال تحديد أفضل الحلول التقنية وتكييفها مع السياق المحلي بالرغم من الحصول على المعلومات المرضية نسبيا في هذا الخصوص.

تشير المؤسسات إلى عدم التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية فضلا عن ضعف نظم الابتكار الوطنية لاحتياجات الصناعات وعدم ملائمتها، وتدعو المؤسسات إلى تعزيز وتكييف المبادرات وبرامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب، فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأخضر واحتياجات الصناعات، وتعد الاستثمارات العامة والخاصة اليوم في البحث والتطوير غير كافية إلى حد كبير لتقديم الدعم الكبير الذي يحتاجه التعجيل بالابتكار الذي لا بد منه.

انعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات بشأن تعزيز الاقتصاد الأخضر تقريبا، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنها تشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي.

[1] شنيخر عبد الوهاب والسنوسي سعيدة 2018 تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الأخضر ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

– رفض المؤسسات الكشف عن المعلومات المتعلقة بمستويات الاستثمار في الميادين المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، حيث قدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه في بعض المجموعات الكبيرة تقدر الاستثمارات المتعلقة بالتأهيل البيئي والاقتصاد الأخضر ما بين 0 و 10 %، ما قد يفسر عدم وجود محاسبة منفصلة للأنشطة التي تجري في مختلف المجالات المعنية به.

غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حسبانهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات عكس الأسواق الأوروبية، على أساس أن معظم المؤسسات الجزائرية تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطا بيئية معقدة كالتي تفرض في أسواق الدول المتقدمة.

جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة بالمكاسب الاقتصادية والتجارية التطبيق نظام الإدارة البيئية والتوجه نحو إنتاج أنظف، الذي يحقق لها و قرارات في التكاليف ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية متشددة.

ثالثا: تحديات التحول و الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر:(1)

يوجد العديد من التحديات و التي سوف تواجه الدول في مرحلة تحولها إلي الطاقة النظيفة (الخضراء) و لكن يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب علي هذه التحديات نذكر منها:

1-عدم التخطيط المحكم في المجالات السياسات التنموية.

2- تحول الوظائف من قطاعات إلي أخري حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات آخري خاصة في المرحلة الانتقالية و هذا يؤدي إلي تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع و خاصة فئة الشباب.

الطاقة المتجددة :إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الاحفورى المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف اثأر تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الاحفورى يعد من اكبر أسباب تغير المناخ ومسئول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحرارى , وان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية , ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشده على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في :

1- الاقتصاد الأخضر في المغرب – هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات و تحسين أتساق السياسات و المبادرات، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال إفريقيا.ص4 .

– الطاقة المتجددة التقليدية (طاقة الكتلة الحيوية) : وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية (البيوماس) والغاز الحيوي (البيوجاز) وتشمل أيضا المخلفات العضوية النباتية و الحيوانية التي يمكن معالجتها عن طريق التخمير البكتيري أو الاحتراق الحراري .

– الطاقة المتجددة الجديدة: وهى تتمثل في الطاقة الشمسية , طاقة الرياح , الطاقة المائية , وطاقة حرارة الأرض الجوفية.

ومن العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها , كما أن الوسائل التكنولوجية في وقتنا الحالي تساعدنا على إيجاد طرق إنتاج أكثر نظافة واستدامة , فلابد من الاهتمام بالبحث العلمي و أساليب تطوير استخدام الطاقة لتكون في صالح المناخ وقليله الانبعاثات .

2- الأبنية الخضراء :1 :يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية , وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها , وذلك لتقليص الانبعاثات التي تغير في المناخ , ويعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة , وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول إليه لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي .

3- النقل المستدام: يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد و المجتمعات بشكل امن وأكيد, وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة, ويعد هو الأقل تلويثا سواء للهواء أو الماء أو التربة, والأقل اصداراً للضجيج, ويحد من الانبعاثات الدفيئة, وبالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ أو الاحترار, وذلك لان وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة , والسيارات و النقل العام تعمل جزئيا على الكهرباء.

4- إدارة المياه :تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة , وان للنظم الايكولوجية(*) دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما ونوعا , وان إدارة المياه ترتبط بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية , وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي , وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه , وهناك ما يدعو إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه , والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدى إلى تقليل الهادر من المياه بل ينطوي أيضا على انه سيوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات , فسيعمل الاقتصاد الأخضر على

1- بناء اقتصادات خضراء شاملة , محمد أحمد بن فهد , رئيس ,اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة- تم إعداد هذه المطبوعة

من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة

فينيروبي بكينيا من 28أكتوبر/ تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2013 .

جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها, تحليه مياه البحار , وتوليد طاقة من المياه , وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبا في الحفاظ على المخزون المائي .

5- إدارة المخلفات(1):وهى عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق , والبلاستيك , المخلفات المعدنية , الزجاج , وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان , ومعالجة النفايات السامة , حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة , حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها فيما يضمن تحقيق زراعة نظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين الوضع الاقتصادي والبيئي ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والريفي

6- إدارة الأراضي (الزراعة المستدامة): (2)

لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي , ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية ,وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ , وتعزيز شراكات التنمية , لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر , وإزالة الغابات , والزحف العمراني غير المستدام , وتأكل التربة , وفقدان التنوع البيولوجي , ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشان ذلك , فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطى الجوانب الاقتصادية و البيئية والرفاهية الاجتماعية , فتخضير قطاع الزراعة يهدف في الأساس إلى :

– استعادة وتعزيز خصوبة التربة عن طريق زيادة استخدام مدخلات طبيعية ومستدامة من المغذيات المنتجة , وتناوب المحاصيل المتنوعة , فضلا عن تكامل الثروة الحيوانية والمحاصيل.

– الحد من تلف وخسارة المواد الغذائية عبر التوسع في استخدام عمليات وتجهيزات تخزين ما بعد الحصاد.

– الحد من المبيدات الكيميائية ومبيدات الأعشاب من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارة الأعشاب الضارة والآفات , والزراعة العضوية , وإعادة التشجير لتنقية الهواء .

1 - http://www.beatona.net-

2-ا.سمير أكرم أحمد , أ.د محمد حنفى حسن , محمد حنفى حسن, أ.نجوى يوسفجمال الدين – الاقتصاد الاخضر.... المفهوم والمتطلبات في التعليم_العلوم التربوية العدد الثالث ج 1 _ يوليو 2014 – ص439, 441,440

– التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري باستخدام نظام الزراعة بدون حرث نتيجة لعدم الحاجة الكبيرة إلى تشغيل الآلات الزراعية وبذلك نستطيع أن نقلل من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو , والحد من استخدام الوقود , فضلا عن ترك نسبة كبيرة من الكربون العضوي بدون تحلل.

خامسا: البيئة المواتية لنمو الاقتصاد الأخضر و ادوار الجهات المعنية ([10]) :

لكي تخوض الدول تجربة تخضير اقتصادها والتحول من الاقتصاد البني إلي هذا الاقتصاد الأخضر تحتاج هذه الدول بحكوماتها إلى إعداد وتهيئة بيئة تشريعية وقانونية قوية حيث أن هذه التجربة وهذا التحول يحتاج إلى مراقبة وتشريع قوانين كما انه يحتاج لإعادة هيكله لنواحي كثيرة في المجتمع .

تظهر تلك الخصائص للبيئات المواتية/المناسبة لنمو الاقتصاد الأخضر كالتالي :

إدماج كلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات.

مراجعة وتحديث القوانين البيئية وتوضيح آليات التنفيذ.

وضع استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء (تحديد القطاعات ذات الأولوية القابلة للتحول للاقتصاد الأخضر) .

إدماج الاعتبارات البيئية ضمن اطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية.

بناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

اعتماد سلة من السياسات الداعمة (المشتريات العامة ، ضرائب مباشرة ، حوافز للأنشطة البيئية ، نقل التكنولوجيا ، بحث وتطوير، برامج شهادات الجودة ، الخ).

أدوات الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر(1):

الحكومة: تقوم بسن القوانين، السياسات التي تنتهجها، تشجيع الريادة والابتكار البيئي.

القطاع الخاص :(دور خاص لرواد الأعمال الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) : تصميم سلع مبدعة ، اعتماد انظمة إدارة البيئة ، استثمارات بيئية جديدة.

1] مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم,

المتحدة لغرب آسيا- 15-12- 20 (مرجع سابق ذكره) ص 9

المؤسسات المالية: باختصار هي الاستثمارات البيئية.

المنظمات الدولية : تقديم المعونة الفنية ، دعم نقل التكنولوجيا ، تشجيع التعاون الإقليمي ، الحث على تحقيق التنمية المستدامة.

منظمات المجتمع المدني : المشورة القانونية ، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء المدرة للدخل.

المستهلكين : يعتبروا أقوى حليف لنمو الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال اعتناقهم ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام.

سادسا : كيف نقيس تقدمنا نحو الاقتصاد الأخضر :1

لكي نقوم بتوضيح الاقتصاد الأخضر فلابد لنا من معرفة مؤشراته المناسبة واستخدامها علي مستوي الاقتصاد الكلي فهناك مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ولكنه ينظر للأداء الاقتصادي من خلال منظور ضيق لان المؤشر لا يعكس ما يستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي ويعتمد الاقتصاد علي النقص من رأس المال الطبيعي أما بنفاذ الموارد الطبيعية آو جعل النظام البيئي غير قادر علي تقديم المنافع الاقتصادية ، وفي الوضع المثالي يتم حساب التغيرات الحادثة في راس المال الطبيعي بقيمة مالية وتدخل ضمن الحسابات القومية كما يتم في الأمم المتحدة ، وكذلك في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي.

إن نظم المحاسبة الخضراء هي اطر من المتوقع أن يتبناها عدد محدود من الدول ثم تمهد الطريق لقياس الاقتصاد الأخضر علي مستوي الاقتصاد الكلي... ولم يقتصر قياس النتائج علي الناتج المحلي الإجمالي بل شمل قياس التأثيرات علي العمل والانبعاثات ومقدار الموارد ، و قدر الطلب السنوي علي التمويل لتخضير الاقتصاد العالمي في حدود 1.05-2.59 تريليون دولار أمريكي وهو اقل من عشر الاستثمار العالمي. ان الاستثمار فى الاقتصاد الأخضر سوف يحسن بمرور الزمن الأداء الاقتصادي على المدى البعيد ويمكنه أن يزيد من إجمالي الثروة العالمية ويعيد بناء وتحقيق الرفاهية في المستقبل.

سابعا : فوائد وأهمية الاقتصاد الأخضر : (2)

أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ علي البيئة فانه يعمل علي تحقيق التنمية المستدامة التي تودي الي تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي ، وذلك من خلال تبني مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات

1) وكاع فرمان- الطاقة الشمسية دعوة لاستغلالها قبل فوات الأوان-جامعة فابلادافيا الأردن-ص57.

2يحيى حمود حسن، "الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، قسم الدرارسات الاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق. رسائل علمية

الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الاحفوري ، أيضا ارتفاع معدلات العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل للأسر الفقيرة والعمل علي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء . لذلك يمكننا أن نوجه دراستنا نحو أهمية الاقتصاد الأخضر الذي توضح من خلال خمس مكونات رئيسه وهي :

1- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر (1) : يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلي الفقراء بالإضافة إلي توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة وذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل ويمكن ذلك من خلال

ا- تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز علي صغار الملاك؛ يمكن أن يقلل الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء.

ب- إن زيادة الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل.

ج- إن الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للفقراء يمثل في العديد من البلدان النامية واحدة من اكبر الفرص للإسراع في الاقتصاد الأخضر.

د- يمكن للطاقة المتجددة أن تلعب دورا فعال التكلفة ضمن إستراتيجية لإنهاء فقر الطاقة.

هـ- وأخيرا يمكن لتنمية السياحة إذا حسن تصميمها أن تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل من الفقر.

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية (2).

في الوقت الذي اتجه الاقتصاد العالمي إلي أزمة الكساد عام 2008متأثرا بأزمة البنوك والقروض تصاعد القلق من فقدان الوظائف وكان لابد أن نتوجه إلي فرص التوظف التي يوفرها لنا تخضير الاقتصاد وذلك من خلال :

1خالد عبد الحميد محمد عمر،اقتصاديات الطاقة الشمسية في مصر "دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة عين شمس، مايو 2012، ص36-23.

2 د. خبابه عبد الله - تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف لطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا – جامعة المسيلة.• مقالات الصحف والدوريات :

ا- ان التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعنى أيضا تحولا في التوظيف الذي يخلق عددا مماثلا على الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الإجمالية في التوظف طبقا لسيناريو الاستثمار الأخضر يمكن أن تكون اعلي وستشهد قطاعات الزراعة والمباني والجراحة والنقل وفي سيناريوهات الاستثمار الأخضر نموا في الوظائف علي المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد (1).

ب- إن تخصيص 1% علي الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة وتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسيه ، وبنمو الوظائف في مجالي إدارة المخلفات وتدويرها لتتمكن من التعامل مع المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان علي الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع فيما يتعلق بالوظائف الكريمة .

ج- سيشهد التوظف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومصايد الأسماك تعديلا مع الوقت تحتمه الحاجة للمحافظة علي الموارد.

3- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلي تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية . كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة ألمعتمده بشدة علي الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزمن ومن أهمها التعريفة التفصيلية فإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن أن تجعل نموذج المخاطر للاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية .

4- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة (2) :

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد وذالك بداية من انه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد وهناك العديد من الأدلة علي أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر اقل من موارد الطاقة والمواد ، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات

1احمد بشاره, التنميه المستدامه ..ابعادها..مؤشراتها,مصرالعربيه,29اكتوبر 2015.

2 أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة – ملف مجلة العلوم و التكنولوجيا مرسل من دكتور

رأفت ميسال معهد الكويت للأبحاث ص4.

وبين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوي المعيشة أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد، وأخيرا يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفاءة أنظمة القطاع والزراعة في تامين الأمن الغذائي العالمي ألان وفي المستقبل.

5- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون : 1

تمثل المناطق الحضرية 50%من تعداد العالم ولكنها تمثل 60-80% من استهلاك الطاقة و75%من انبعاث الكربون، وبضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عادة ما ينتج عنه ضعف في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة وعلي هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لترويج الوصول إلي الخدمات الأساسية؛ عن طريق أساليب نقل مبتكره ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت، ويمكننا آن نشجع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة والإنتاجية أيضا ... وفي العقود القادمة ستشهد المدن توسعات سريعة واستثمار متزايدا وبخاصة في الاقتصاديات الناشئة ويعد تأثير المباني جزء من جهود بناء المدن الخضراء عاملا مهما في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة والموارد أن يحقق وفرا ملموسا، أما بالنسبة لقطاع النقل تعتبر الأشكال الحالية المبنية علي العربات الخاصة ذات المحركات مسببا رئيسا لتغير المناخ والتلوث والمخاطر الصحية.

إن تحسين كفاءة الطاقة في قطاع النقل والانتقال إلي الوقود النظيف والانتقال من النقل الخاص إلي العام غير المعتمد علي المحركات يمكن آن تنتج عنها مكاسب صحية واقتصادية هامة.

وأخيرا نذكر أن هناك ميزة أخرى للاقتصاد الأخضر بانه ينمو أسرع من الاقتصاد البني بمرور الزمن ويحافظ علي الموارد الطبيعية ويستعيدها.

ثامنا : متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

لكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلف أو راكد إلي اقتصاد اخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل و يجعلها متقدمة و يحافظ علي البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها بعدة أشياء أهمها :

1- أن تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة علي الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف. (2

1اشرف ابراهيم, كيف استطاعة سنغافورة ان تتحول من قزم مقفر الي مارد اقتصادي عملاق, جريدة ساسة, 15يونيو 2016.

2الاقتصاد الأخضر في سياق التنية المستدامة والقضاء علي الفقر : المبادئ والفروض والتحديات في المنطقة العربية . استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا-العدد الاول ص.80, 79

2- الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل علي الحفاظ علي الموارد المائية ومنعها من التلوث.

3- مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر، فإذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها إلي سياسة ديمقراطية والعمل ف سياسة السوق لتشجيع الإنتاج.

4- على الاقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وان يركز على كفاءتها وان يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام.

5- عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلي الاقتصاد الأخضر، معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة علي الصادرات والواردات.

6- أن تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل علي معالجتها وإعادة تصنيعها مرة آخرى وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

7- وضع خطة للعمل على تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة .

8- دعم قطاع النقل الجماعي.

9- تحسين التعليم وتشجيع الابتكار.

10- مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.

الخلاصة:

سعت الدولة الجزائرية إلى فكرة الاقتصاد الأخضر مستهدفة منها لتحقيق التنمية المستدامة وهذا بالاعتماد على إستراتيجيات من أجل تعزيز مكانة الاقتصاد الأخضر ومحاولة الوصول إلى التنمية المستدامة، لتشجيع الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

توصلت الدراسة بضرورة زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمع للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر ، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر ومحاولة تطبيقها للاستفادة منها.

-وأخيرا تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات المستخدمة في مجال تطوير تقنية الاقتصاد الأخضر.

خاتمـــــــة

خـــاتـمة

يعتبر الاقتصاد الأخضر من الوسائل التي تشغل اهتمام العالم نظرا لما يتضمنه من مبادئ و مبادرات، إذ هو يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد في الدول التي تبنته، كذلك تخضير القطاعات الاقتصادية، كما يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي على مستوى الأفراد، إذ أنه يحقق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات لاسيما قطاع الطاقات المتجددة و الزراعة العضوية، و بالتالي تحسين الظروف الاقتصادية للدولة، و أيضا تحقيق نوع من الرفاهية و الاستقرار للمجتمعات، و يعطي كذلك الاقتصاد الأخضر رأس المال الطبيعي نفس أهمية رأس المال المادي، و يحث على حسن استخدام الموارد.

و مما سبق يمكن لقول أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، و تطوير ابتكارات بيئية و إنشاء أسواق جديدة، حيث أجمعت العديد من الدراسات و خاصة الندوة الإفريقية المنعقدة بوهران يومي 22 و 23 فيفري 2014 على أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر، و أيضا يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد و المستدام و توفير مناصب الشغل الكريمة للجميع و تحسين الرفاهية، كما لا يشكل الاقتصاد الأخضر حاجزا أو شرطا إضافيا يعيق التبادل الاقتصادي و التجاري الثنائي و الدولي. كما أن التغير المناخي و التصحر و تدهور الأراضي و الجفاف و فقدان التنوع البيولوجي و انتشار النفايات و المواد الكيماوية الخطرة و التلوث البحري و الساحلي زيادة على ارتفاع المياه على مستوى سطح البحر ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، و الجزائر كإحدى الدول الإفريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة، عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات دون أن ننسى تلك الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

في هذا الصدد قامت العديد من المنظمات و الدول بمجهودات كثيرة من أجل ترويج الاقتصاد الأخضر كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة و تحقيق الأهداف الإنمائية خاصة، لهذا تم إنجاز عدة مشاريع في الجزائر في إطار الاقتصاد الأخضر منها المركز الهجين للطاقة الشمسية و الغاز بحاسي رمل، سد بني هارون، محطة تحلية المياه بمستغانم، و مع هذا ما زالت الجزائر تحتاج لوضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة و أكثر تنافسية قادر على خلق المزيد من فرص العمل و يساهم في التنمية المحلية، و لكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال استغلال الاقتصاد الأخضر إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى الإمكانيات المتوفرة لديها.

و من خلال دراستنا لموضوع الاقتصاد الأخضر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مكنتنا من الخروج بجملة من النتائج تتمثل في:

- يولد الاقتصاد الأخضر العديد من فرص العمل الخضراء في مجال إدارة نفايات النقل المستدام.

- توفير نظام مالي مستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إذ غالبا لا تستطيع الحصول على التمويلات البنكية بعيدة المدى بسبب عدم توفرها على الضمانات.
- الاقتصاد الأخضر يمثل الأداة العلمية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة.
- إنشاء برامج وطنية تدرس كيفيات تدوير و تطوير هذه الطاقة، أو من خلال إنشاء مراكز تختص في حسن استغلالها.
- نجد الجزائر كذلك اتجهت نحو تجهيز الكثير من المخططات الوطنية مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية و المياه و الأراضي الفلاحية.
- و من أجل تطوير قطاع السياحة و جعل الجزائر بقعة جذابة للسياح خاصة الأجانب، أصبحت الجزائر بمشكلات النفايات إذ بدأت بإنشاء مشاريع الصرف الصحي للنفايات و إعادة تدويرها.

و من خلال هاته النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بالاقتراحات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالسياسة البيئية كغيرها من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات و وضع معايير و مواصفات فنية تنسجم مع مفهوم المدن و المباني المستدامة.
- استقطاب المتعاملين الأجانب من أجل إنشاء مشاريع مشتركة في ميدان تطوير الاقتصاد الأخضر.
- ضرورة إشراك المؤسسات المالية لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر كإنشاء بنوك خضراء متخصصة في تمويل هذا النوع من الاستثمارات.
- لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر على الحكومات استعراض أثر السياسات العامة على أنماط الإنتاج و الاستهلاك و الشراء و الاستثمار، وقبل إنشاء بنية أساسية تتسم بالكفاءة و الإنتاجية و تتيح هذا التحول لابد من إلغاء الإعانات و الحوافز الضارة.
- توجه الإعلام و وسائله الفعالة إلى نشر الوعي البيئي، و تكثيف البرامج الداعية للمحافظة عليها و إطلاع الأفراد على مخاطر التلوث.
- زيادة النشرات و البحوث و الدوريات المتخصصة و التي تحمل طابع التوجيه و الإرشاد للتعامل مع البيئة لإخراج جيل مشبع بالتربية البيئية و داعيا لها.

قائمة المصادر والمراجع

✓ ***<u>باللغة العربية:</u>***

1. الكتب.

- بخوش صبيحة،إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 -2007)الطبعة الأولي دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان.
- اوصالح عبد الحكيم فعاليات الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار.
- هاشم مرزوق علي الشمري،حميد عبيد الزبيدي إبراهيم كاطح علو الجواني ، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة عمان الأردن دار الأيتام للنشر والتوزيع ط 1.
- ا.سمير أكرم أحمد , أ.د محمد حنفي حسن , محمد حنفى حسن, أ.نجوي يوسفجمال الدين – الاقتصاد الأخضر.... المفهوم والمتطلبات في التعليم_العلوم التربوية العدد الثالث ج 1 _ يوليو 2014
- وكاع فرمان- الطاقة الشمسية دعوة لاستغلالها قبل فوات الأوان-جامعة فابلادافيا الأردن-
- احمد بشاره, التنمية المستدامة ..أبعادها..مؤشراتها, مصرالعربيه, 29اكتوبر 2015.
- أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة – ملف مجلة العلوم و التكنولوجيا مرسل من دكتور رأفت ميسال معهد الكويت للأبحاث
- يحيي حمود حسن، "الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق. رسائل علمية.
- اشرف ابراهيم, كيف استطاعة سنغاقورة ان تتحول من قزم مقفر الي مارد اقتصادي عملاق, جريدة ساسة, 15يونيو 2016
- عثمان محمد غنيم, غيورك ميك،الأبطال الخضر،مجلة ألمانيا، العدد3, دار نشر سوسيتيس، فرانكفورت ،2007
- ماجدة ابو زنط, التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها, و معوقات التنمية و أدوات قياسها, دار الصفا 2010
- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة
- وسام درويش، هندسة الجينات كاتب ومدقق في موضوع، أعمل في مجال الأبحاث العلمية في الجامعة الأردنية.، فيفري 2022'
- انجم عبود نجم، البعد الأخضر لأعمال المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، عمان الأردن، مؤسسة الوارف للنشر والتوزيع،2008
- بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف، 2020
- **يزيد تقررت وآخرون:" الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر2017، ص572.**
- **عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، العدد09، 2017**

- **وكاع فرمان- الطاقة الشمسية دعوة لاستغلالها قبل فوات الأوان-جامعة فابلادافيا الأردن.**
- **اشرف ابراهيم, كيف استطاعة سنغافورة ان تتحول من قزم مقفر الي مارد اقتصادي عملاق, جريدة ساسة, 15يونيو 2016.**

2. مذكرات التخرج.

- خالد عبد الحميد محمد عمر،اقتصاديات الطاقة الشمسية في مصر "دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة عين شمس، مايو 2012

3. المطبوعات و المجلات.

- بناء اقتصادات خضراء شاملة , محمد أحمد بن فهد, رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة- تم إعداد هذه المطبوعة
- من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة علي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة

نيروبي بكينيا من 28أكتوبر/ تشرين الأول إلي الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 .

- عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"مجلة اسيوط للدراسات البيئية- العدد التاسع و الثلاثون (يناير 2014)
- عبد الله حسون محمد و آخرون التنمية المستدامة المفهوم و العناصر و الأبعاد , اطروحه دكتوراه, مجله ديالي 2015,العدد السبع و الستون.
- فروحات حده, الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر ,مجله البحث, العدد 11,.2012
- :ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08 -09 ديسمبر 2014
- محمد عبد القادر الفقي، مداخلة الاقتصاد الأخضر، في إطار الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي ليوم 24أفريل 2014، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية رقم4،2014، الكويت.
- قحام وهيبة :"الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد6، ديسمبر 2016
- رداس مسعوت، عاتي يمينة الإقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة الجزائر -الفرص والتحديات-المجلة الإقتصادية والبيئة المجلد 2العدد 02،2019.
- **مركز شبكة معلومات علوم الأرض الدولية معهد الأرض,جامعة كولومبيا.**
- الاقتصاد الأخضر في المغرب – هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات و تحسين أتساق السياسات و المبادرات، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال إفريقيا

4. المواقع الالكترونية.

- -http://www.beatona.net

✓ باللغة الفرنسية

- United Nations Environnent Programme, Building natural capital :How REDD+ CAN **Support a green economy, 2014, P31**